المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/02/2016

المرحلون يواجهون شبح الطرد من «السكن الوظيفي» وسوء الأوضاع الاجتماعية

في وثيقة موجهة إلى عدد من المؤسسات ذات الاهتمام بحقوق الإنسان (وزارة العدل، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وزارة الخارجية...)، دعا المرحلون قسرا من الجزائر إلى اتخاذ التدابير الضرورية لحماية حقوق الضحايا، وذلك بتسهيل إعادة إدماج هذه الفئة من خلال تحسين وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطالبوا السلطات بإدراج قضيتهم ضمن الأولويات الوطنية، مذكرين باقتران هذا الترحيل التعسفي بملف وحدتنا الترابية حيث أرادت السلطات الجزائرية في حينه الضغط على الحكومة المغربية عقب نجاح المسيرة الخضراء المظفرة في استرجاع الأقاليم الجنوبية، مما دفع النظام الجزائري إلى تنظيم «مسيرة سوداء» استعمل فيها أساليب غير قانونية وغير إنسانية في التهجير القسري محاولة منها إرباك المغرب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

ويتمسك الضحايا بحقهم في استرجاع ممتلكاتهم التي سلبتها منهم السلطات الجزائرية وتعويض الضحايا عن أجورهم ومعاشاتهم التي انقطعت، وعن الأضرار، المادية والمعنوية، التي لحقتهم وذويهم جراء هذا «التهجير» الذي يتنافى مع القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، فضلا عن تنافيه مع أبسط حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، يورد الضحايا. مؤكدين على أنهم يطالبون في السياق ذاته باعتذار علني رسمي للجزائر، وفي انتظار ذلك، فإن الضحايا يطالبون بالتدخل لدى السلطات المحلية والمصالح الخارجية للوزارات، لاتخاذ ما يلزم من تدابير لتجنب طرد الضحايا من سكنيات وضعت رهن إشارتهم مباشرة بعد ترحيلهم، وذكرت المصادر بأن بعض الضحايا واجهوا خطر الضياع والتشرد بسبب بعض من هذه الإجراءات «التعسفية» التي تزيد من معاناة هذه الفئة.

اليزمي يفتتح أيام السينما والإعاقة

19/02/2

أخبار اليوم

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة، بشراكة مع جمعية «هاندي-فيلم»، «أيام السينما والإعاقة»، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين الثاني عشر والتاسع عشر من فبراير الجاري بقاعة الفن السابع بالرباط. وستفتتح هذه الأيام بكلمة إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وحسن بنخلافة، رئيس جمعية «هاندي فيلم»، وعرض كبسولات التلاميذ (ثانوية العربي الدغمي بتمارة وثانوية فاروكو بفرنسا)، وعرض فيلم «الصرخة» لمخرجيه محمد النجار وعاطف شكري.

وحسب بلاغ للجنة، فإن تنظيم هذه التظاهرة السينمائية يندرج ضمن مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أنشطة الدورة الـ22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، تحت شعار: «إعاقة، حقوق ومواطنة».

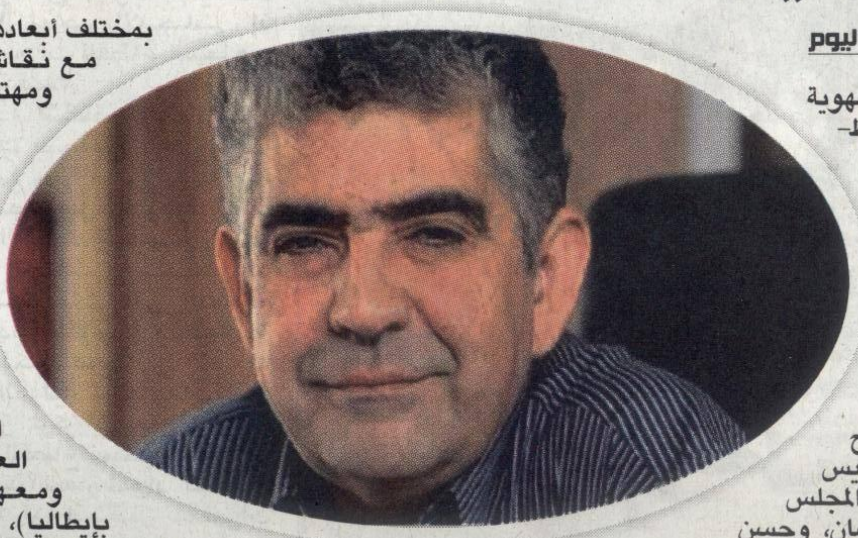

إدريس اليزمي

وسيتم خلال «أيام السينما والإعاقة» عرض أفلام قصيرة وطويلة وكبسولات من إنجاز تلاميذ المؤسسات التعليمية بجهة الرباط، تعالج مسألة الإعاقة بمختلف أبعادها من زاوية سينمائية مع نقاش بحضور مخرجين ومهتمين.

ويتم يوم 17 فبراير عرض كبسولات التلاميذ (ثانوية بن رباح بتمارة ولو بوسي بفرنسا)، وعرض فيلم «ران مان» لمخرجه باري لفينسون، فيما يتم يوم 18 فبراير عرض كبسولات التلاميذ (ثانوية العربي الدغمي بتمارة ومعهد دوريا دو سيني بإيطاليا)، وعرض أفلام: «حياة قصيرة» لعادل فاضلي، و«إزوران» لعز العرب العلوي، و«سفر إلى الماضي» لأحمد بولان، و«الصمت» للحسن زينون، و«اليد اليسرى» لفاضل شويكة.

وتختتم الأيام بعرض كبسولات التلاميذ (ثانوية أبي بكر الرازي بالصخيرات ولا فاليت بتولون - فرنسا)، وعرض فيلم «بارفان دو فام» (عطر امرأة) لمخرجه دينو ريزي، وكلمات ختامية.

أسئـــلة

المانوزي*: إغلاق ملف الاختفاء القسري يعني أن العدالة الانتقالية قد فشلت

مصطفى المانوزي

حاوره إ.ج

19021/5

لماذا عقد جمع عام لعائلات المختطفين وضحايا الاختفاء القسري بالتزامن مع زيارة فريق العمل الأممي المكلف بالملف نفسه للمغرب؟

ما قمنا به في إطار الفدرالية الأورمتوسطية ضد الاختفاء القسري يندرج في جدول أعمالنا السنوي بشكل عادي. لكن السياق مهم فعلا. لقد تناهى إلى علمنا أخيرا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتجه إلى إغلاق ملف الاختفاء القسري، وهذا لن نقبل به كعائلات ضحايا. نعلم أن الدولة غير منسجمة في الموقف، ونراهن في الوقت نفسه على الرسالة الملكية التي وُجّهت إلى السيد عبد الرحمان اليوسفي، وتمت تلاوتها في الندوة الفكرية التي نظمت بمناسبة الذكرى الخمسينية لرحيل المهدي بنبركة، والتي تركت الباب مفتوحا، حيث لا يمكن أن نغلق الملف دون معركة كاملة للحقيقة، خصوصا أنها أشارت بوضوح كامل إلى أن الأمر يتعلق بتاريخ وطني مشترك بسلبياته وإيجابياته.

ماذا يعني غلق الملف بالنسبة إليكم؟

لكي نتأكد من وجود توصية بالإغلاق أولا، طلبنا لقاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كعائلات ومعنيين بهذا الملف، حتى نكون على اطلاع كامل بالمعطيات، وحتى لا يُتخذ أي قرار دون علمنا به. على الصعيد العام، لم يقع أي تطور جدي في الملف منذ وضع هيئة الإنصاف والمصالحة توصياتها سنة 2006، وفي الوقت نفسه علمنا أن هناك توصية بإغلاق هذا الملف لأن المجلس، وبعد جهود قام بها، لم يتوصل إلى أي شيء حقيقي. نحن قلنا للمجلس: إن الملف لم يفتح أصلا فكيف تغلقونه؟ وذكرنا المجلس بمضامين الرسالة الملكية، كما اعتبرنا أن وجود قرار الإغلاق يعني إنهاء العدالة الانتقالية التي أساسها الكشف عن الحقيقة والمصالحة، لأن وجود قرار بالإغلاق يعني أن العدالة الانتقالية فشلت، وفي هذه الحالة سنضطر إلى فتح أبواب أخرى للنضال من أجل معرفة الحقيقة.

في حال تشبث المجلس برأيه، ماذا ستفعلون؟

نحن حينما نعبر عن موقفنا، فإننا نتوجه به إلى المخاطب في هذا الملف الذي هو الممثل الأسمى للدولة، أي الملك محمد السادس، فهو الذي صادق على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهو الذي قرر المصالحة مع الماضي وتصفية التركة السلبية لنظام والده، الملك الحسن الثاني. إذن، نحن نخاطب رئيس الدولة، أما العابرون فهم عابرون.

ما هي المبررات التي قدمها لكم المجلس لإغلاق الملف؟

الكشف عن الحقيقة كان من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وقد أسندت إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مواصلة البحث والتحري بشأنها، لكن مرت أربع سنوات من عهد أحمد حرزني، ثم أربع سنوات أخرى من عمر المجلس الوطني، ولم يتحقق أي تقدم، ولهذا السبب أرادوا إغلاق الملف دون أي مبررات مقنعة. نحن نعرف أن أجهزة معينة لم تتعاون مع المجلس، ونعرف أن المجلس غير قادر على أن يفضح من يرفض التعاون معه أمام الرأي العام. ونحن نقول إن هناك إجماعا وطنيا حول الملكية، وحول الوحدة الترابية، فكيف لا يكون حول الحقيقة الوطنية؟ ونعتقد أن من يرفض ذلك يجب أن يُحاسب.

ما هي الخطوة المقبلة؟

ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري لا يتعلق بعائلات الضحايا فقط، بل هو شأن مجتمعي، ويحتاج أن يتبناه الحقوقيون والسياسيون على السواء، بل نحتاج إلى تعبئة وطنية من أجل ألا يغلق هذا الملف. في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة هناك شق سياسي يتعلق بضمانات عدم التكرار، لكن لا أحد يتحدث عنه، لأن الجميع منهمكون في الانتخابات، وإذا لم ننتبه اليوم فإن تكرار ما جرى في الماضي قد يكون ممكنا غدا.

*رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف

بمناسبة الذكرى الـ10 لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

اليزمي يتجه إلى إغلاق ملف الانتهاكات في عهد الراحل الحسن الثاني

18/2/15

الرباط إسماعيل حمودي

في الوقت الذي يعد فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا مفصلا حول ما أنجز من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي مضى عليها 10 سنوات، بغرض طي الملف المختطفين ومجهولي المصير، يتصاعد الغضب داخل الصف الحقوقي الوطني جرّاء ذلك، كون العديد من التوصيات لم تنفذ بعد.

الجدل حول غلق الملف من عدمه كان موضوع لقاء ساخن في بداية الأسبوع الجاري بين مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعدد من الجمعيات الحقوقية، إضافة إلى مسؤولين عن الفيدرالية الأوربية ضد الاختفاء القسري.

إدريس اليزمي، رئيس المجلس، أكد لـ«أخبار اليوم» أن مشروع التقرير الذي أنجز ويخضع للتدقيقات الأخيرة «يتضمن تقييما لكل ما أنجز من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»، وبخصوص وجود توصية في التقرير، الذي ينتظر أن يُرفع للملك محمد السادس قبل عرضه على الرأي العام، تنص على إغلاق ملف الانتهاكات الجسيمة في عهد الملك الراحل، الحسن الثاني، قال اليزمي «لا أنفي ولا أؤكد»، وأردف «سيُعلن عن التقرير في أقرب وقت ممكن».

من جهته يرى أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن ملف الانتهاكات، «لا يمكن غلقه، وأن الكثير من التوصيات لم يتحقق فيها أي تقدم». وأضاف الهايج أنه «سواء فيما يخص التوصيات الخاصة مثل الحكامة الأمنية وإلغاء عقوبة الإعدام والانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات، وعدم الإفلات من العقاب وضمانات عدم التكرار، أو معالجة قضايا الاختفاء القسري، كلها قضايا لم يتحقق فيها تقدم يُذكر».

أدريس اليزمي

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة التي شكلت بقرار للملك محمد السادس أوكل إليها تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 و1999، وتوجت عملها بتقرير شامل رفع إلى الملك في يناير 2005، تضمن توصيات وصفت بالجريئة، ودعت إلى إحداث آليات ومساطر لمتابعة عدة قضايا، من أبرزها الكشف عن الحقيقة بالنسبة إلى الحالات العالقة جراء الاختطاف والاختفاء القسري بعدما حدّدت العدد في 66 حالة، وكذا تفعيل توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاحات مثل الحكامة الأمنية وتقوية استقلال القضاء وإعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين.

وإذا كان المجلس الوطني بإمكانه أن يؤكد وجود تقدم في تفعيل وإعمال التوصيات المذكورة، بالنظر إلى أنه تم إدماج جلها في وثيقة دستور 2011، فإن أبرز مشكلة يواجهها أمام الرأي العام هي تلك التي تتعلق بالاختفاء القسري.

التقرير الجديد الذي يعده المجلس استطاع أن يكشف عن 7 حالات جديدة، وبحسب أحمد الهايج، فإن مجمل حالات الاختفاء الشهيرة لم يتوصل بشأنها المجلس إلى أي شيء. وحسب مصدر حقوقي، فإن المعطيات المتوفرة لحد الآن تشير إلى أنه لا جديد بخصوص اختطاف واختفاء عبد الحق الرويسي، والمهدي بنبركة، والحسين المانوزي.

ففيما يخص رفات عبد اللطيف زروال، فقد توصل التقرير إلى تحديد موقعه في مقبرة يعقوب المنصور بالرباط، لكن المجلس صادف أثناء عملية التحري أن زروال مدفون رفقة آخرين، ولحد الآن لم يستطع تحديد رفاته من بينهم. أما عبد الحق الرويسي، فقد كشفت فحوصات ADN عدم التطابق بين الجثة التي كان يُعتقد أنها للرويسي وبين أسرته.

دراسة نقدية لخطاب الصحافة الحقوقي ذي الصلة بالجنوب الشرقي المغربي في سنة 2015

يصدر تقرير مستغرق بعض ما تناولته الصحف حول جهة درعة تافيلالت المفعل إحداثها في الخريف الماضي، تقرير لن يكون جامعا الحدث، لأن كل ما حدث لم تجر تغطيته لضعف الأداء الصحافي بالجهة، ولأن كل ما نشر لم تلتقطه العين. والتقرير، وإن قصرت وسعته للحدث الحقوقي فهو يسع نصيبا من الإرجاف تحمله المقالات الصحافية في ذاتها. تابعوا معنا على الرابط البارز من تحتُ، قراءتكم نرجوها مفيدة.

http://www.atlasoriental.com/?p=829

انفردا. الصبار يعين قريباً وزيرا في هذا المنصب

فبراير 10, 2016

أفرد مصدر موثوق، أن 'محمد الصبار' الأمين العام لـ'المجلس الوطني لحقوق الانسان'، سيُغادر منصبه الحالي لتولي حقيبة وزارية قريباً.

وحسب نفس المصدر الموثوق، فان اسم 'الصبار' تردد لأشهر حول توليه حقيبة 'المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان' خلفاً لـ'المحجوب الهيبة' الذي يُعاني من مرض مزمن غيبه عن المندوبية الوزارية لسنة ونصف.

ويُضيف مصدرنا، أن 'الصبار' الملم بالمسألة الحقوقية بالمغرب، أقوى مرشح لتوصل منصب المندوب الوزاري لخلافة 'المحجوب الهيبة' صهر مستشار الملك 'محمد المعتصم'.

وضل 'الهيبة' غائباً عن الحضور الى مكتبه الوزاري، بسبب الوعكات الصحية المتتالية التي تحل به، بسبب مرض مزمن، ما دفع بموظفين وحقوقيين الى المطالبة بتعويضه لملء الفراغ الكبير لحضور المندوبية الوزارية لحقوق الانسان في المنتديات واللقاءات الدولية والوطنية حول ملف حساس هو حقوق الانسان.

https://hamrinnews.net/marokkonews/27600.html

https://www.rue20.com/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%AF%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%80%D8%A8%D9%80%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D9%8F%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B/

نائب أروبي: الشراكة مع المغرب تكتسي قيمة أساسية

البرلماني الأوروبي فيكتور بوستينارو ، يوم الاثنين 8 فبراير الجاري بالرباط

أكد فريق الاشتراكيين الديمقراطيين، القوة السياسية الثانية في البرلمان الأوروبي على أهمية تعزيز الروابط بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لمواجهة أزمة الهجرة والتهديد الإرهابي.

وقال نائب رئيس الفريق الاشتراكي والديمقراطي في البرلمان الأوروبي فيكتور بوستينارو في بيان أصدره امس عقب زيارته للمغرب يومي ثامن وتاسع فبراير الجاري " بالنسبة للفريق فإن الشراكة مع المغرب تحظى بقيمة أساسية ".

وأضاف إن سياسة الجوار الأوروبية التي تمت مراجعتها حيث تميزت مشاركة المغرب بمشاركة فعالة ، تعد فرصة لإعطاء دفعة جديدة لهذه الشراكة وتعزيز التعاون على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأكد البرلماني الأوروبي الروماني، من جهة أخرى أن الأهمية التي يوليها الديمقراطيون الاشتراكيون في البرلمان الأوروبي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ، " الشريك الذي يلعب دورا مهما في الاستقرار في المنطقة ، ولاسيما على مستوى الأزمة الليبية ". وشدد على ضرورة الاستمرار في التحاور بطريقة صريحة ومفتوحة مع جميع المحاورين المؤسساتيين والسياسيين حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك مثل الاتفاق على التبادل الحر الشامل وتعميق الشراكة من أجل التنقل وتسهيل منح التأشيرات .

وأكد بوستينارو أيضا على حاجة المغرب والاتحاد الأوروبي إلى إيجاد إجابات وحلول للتحديات المشتركة مثل أزمة الهجرة ، والوقاية من تطرف الشباب والقضايا الأمنية.

وقال إنه يتعين استثمار مسلسل الإصلاحات والتقدم الذي نهجه المغرب في مجال تعزيز الديمقراطية ، مشيرا الى أن فريقه يشجع هذا المسلسل.

وخلال زيارته للمغرب، أجرى بوستينارو مباحثات مع وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، ونائبي رئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين على التوالي شفيق رشادي وحميد كوسكوس، وعقد لقاءات مع رؤساء الفرق البرلمانية، **وكذا مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، وممثلي المجتمع المدني.

http://24.com.eg/morocco/877773.html

http://sahafaharabiah.net/news2783701.html

حقوقيون و عائلات مجهولي المصير تحذر مجلس اليزمي من مغبة إصدار توصية بإغلاق الملف

أضيف في 09 فبراير 2016 الساعة 05 : 15

انتقد حقوقيون و ممثلو لجنة عائلات مجهولي المصر **اتجاه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لإصدار توصية بإغلاق ملف الاختفاء القسري و تتويج ذلك بمقرر تحكيمي لعائلات سبع حالات من بين 66 فقط.**

و اعتبر مصطفى المانوزي رئيس منتدى الحقيقة و الإنصاف في ندوة عقدتها الثلاثاء "الفيدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري" بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن الملف لن يغلق و من له الجرأة على إغلاقه مطالب بإعطائنا المعطيات الوافية . و أضاف المانوزي " لا حق للمجلس الوطني لحقوق الانسان في رفع توصية للجهة المخولة (أي الملك) لإغلاق ملف مجهولي المصير، و إلا سنعتبره متورطا و سنتابعه قضائيا ". و شدد المانوزي على أن الملف سيبقى مفتوحا و ليكن للمجلس الجرأة أن يحدد الأجهزة التي لم تتعاون مع المجلس و ما هو المبرر في ذلك ".

الاختفاء القسري بالمغرب اين الحقيقة؟

من جهته اعتبر رشيد المانوزي أن العدالة الانتقالية تقتضي معرفة الحقيقة و جبر الضرر و الحق في العدالة. و أضاف رشيد المانوزي أن 66 حالة بقيت عالقة من ملفات مجهولي المصير بالمغرب من تركة هيئة الانصاف و المصالحة، حيث أعطيت توجيهات ملكية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حينها لمتابعة هذه الحالات، لكن اليوم يقال أن المجلس الوطني وصل لسبع حالات فقط . و تساءل المانوزي كيف استطاع مجلس اليزمي حلها ، مضيفا أن هناك مئات الحالات الأخرى ، أي أن" كل المختطفين الذين قيل إنهم توفوا حسب هيئة الانصاف نعتبرهم من مجهولي المصير لان لا مقابر لهم".

من جانب آخر شدد بوبكر لارغو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على مطلب عدم أحقية المجلس الوطني لحقوق الانسان في إغلاق الملف . و السبب أن لا وجود لمخاطب لعائلات مجهولي المصير في هذه الحالة و نفس الشيء بالنسبة للحركة الحقوقية ، حيث طالب لارغو بإحداث ألية للتتبع ملف مجهولي المصير لان الأمور تتطور.

و اعتبر لارغو ان حالة المغرب يسيرة مقارنة مع دول أخرى، فنحن ليس لنا ثلاثين ألف مجهول المصير كالأرجنتين ، لدينا حوالي 800 حالة يجب التحقق منها و البحث فيها.

و أكد خلال نفس اللقاء ابراهيم أوشلح عن عائلات مجهولي المصير بفرنسا أن الملك محمد السادس لا عقدة له مع قضية المهدي بنبركة ، حيث صرح أن للشعوب تعيش بسلبات ماضيها. مضيفا أن الخطاب الملكي ضد اقبار قضية بنبركة و يجب ان نعتمد عليه و جعل قضية بنبركة قضية الامة المغربية

كما شدد رشيد المانوزي على ان الخطاب الملكي الموجه لذكرى اختفاء بنبركة بالرباط بالمكتبة الوطنية واضح و من يريد ان يتحرك فليتحرك بدون ان نتوجه للملك بطلب مرة اخرى.

http://www.zoompresse.com/news8545.html

ضحايا سنوات الرصاص غاضبون من مجلس اليزمي بسبب بداية التملص من متابعة الملف

أضيف في 09 فبراير 2016 الساعة 43 : 15

نظمت" لجنة الإعلام و التواصل لمكاتب فروع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الانصاف" وقفة احتجاجية ، **أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط** ، بحضور كل من التنسيقية الوطنية و تنسيقية طلبة المدرسة العسكرية لأهرمومو و تنسيقية ضحايا إملشيل و باقي الفروع ، للتنديد بما قالت "سياسة التسويف و المماطلة و محاولة طي ملف الانتهاكات الجسيمة دون الحسم في قضية الحقيقة و الإنصاف بشمولية و عدالة".

وجاءت مطالب أعضاء اللجنة و باقي المشاركين ، لإيجاد حل لمختلف القضايا العالقة و جددت المطالب المتمثلة في الكشف عن المختطفين مجهولي المصير ، إطلاق سراح الأحياء منهم و تسليم رفاة المتوفين منهم إلى ذويهم.

ونادت بإصدار مقررات تحكيمية لفائدة الضحايا المصنفين تعسفا خارج الآجال و ضحايا أهرمومو المقصيين من جبر الضر و إصدار توصيات الإدماج الاجتماعي للذين يتوفرون على مقررات تحكيمية لم تشمل الحق في الإدماج الاجتماعي.

و طالب المحتجون أيضا بتفعيل توصيات الإدماج الاجتماعي للذين يتوفرون عليها و التسوية الإدارية و المالية للمطرودين من العمل بسبب الاعتقال التعسفي.

وحملت " لجنة الإعلام و التواصل" التي تبنت الاحتجاج على اليزمي و الصبار حين تخلف مكتب المنتدى لأسباب غير معروفة للعموم، الدولة المغربية ، كامل المسؤولية في محاولة إقبار ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلا سنوات الرصاص ، كما جاء على لسان الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في اجتماع خاص معها .

http://www.zoompresse.com/news8548.html

جمعية تنتقد موقف الرميد من الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان

أضيف في 10 فبراير 2016 الساعة 53 : 16

عبرت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، عن قلقها بخصوص التعثر الذي تعرفه المصادقة على الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل دستور 2011، و تأسف لغياب الإرادة السياسية في تمكين المغرب من خطة راهن في إعدادها على الوفاء بالتزاماته الدولية وتعزيز مسلسل الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون.

ودعت الجمعية الحكومة للتسريع بالمصادقة على الخطة وفق المعايير الكونية لحقوق الإنسان وتمكين المغرب من خطة تعزز مسلسل الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون وإرساء أسس الحكامة الديمقراطية، عوض التلكؤ في الحسم في قضايا حسم فيها الواقع اليومي للنساء وقدمت بصددها الجمعيات النسائية والحقوقية السند والحجج لإصلاح نصوصها.

و قالت الجمعية أنه ومنذ وضع هذه الخطة، وبالرغم مما نص عليه دستور 2011 الذي أفرد للحريات والحقوق الأساسية بابه الثاني، فإنه لم تتم بعد المصادقة عليها، بل إن هنالك محاولة لإفراغها من العديد من مضامينها الحقوقية. وساقت الجمعية مثال رد السيد وزير العدل على السؤال الموجه إليه أمام مجلس المستشارين حول الخطة كدليل على هذا التراجع الخطير ورغبة للهروب إلى الأمام، حيث أعزى أثناء رده التأخير المسجل إلى عدم الحسم في عدد من القضايا العالقة على رأسها: زواج القاصرات وإصلاح مدونة الأسرة وقانون الإجهاض.

وشددت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وهي تطلع على رد السيد الوزير، أنه آن الأوان لوضع حد لظاهرة زواج القاصرات بإلغاء الاستثناء الذي تحول إلى قاعدة (المادتين 20 و21 من مدونة الأسرة)، وتعتبر أن تضمين " إلغاء المادة 20" في الخطة لمن شأنه أن يدعم كل البرامج التحسيسية والتواصلية وتقوية القدرات التي ستحارب تزويج الطفلات.

كما اعتبرت أن مراجعة مدونة الأسرة أصبح أمرا ضروريا، بعد 12سنة من التفعيل وفي ظل دستور 2011، وبعد القصور الذي عرفه التطبيق وحدود بعض المواد وضرورة إصلاح أخرى؛

وأكدت في نفس السياق أن نتائج المشاورات التي تمت مع مختلف فعاليات المجتمع المعنية لبلورة تصور بشأن إشكالية الإجهاض أفضت إلى تحديد حالات أخرى، غير تلك المنصوص عليها في القانون الجنائي الحالي، والتي يسمح فيها بالإيقاف الإرادي للحمل، في اتجاه تمكين النساء من الحق في اتخاذ القرار في موضوع إتمام الحمل أو إيقافه والتركيز على البعدين الصحي والقانوني معا. وهو **ما من شأنه أن يطور النقاش الذي انطلق منذ أقل من سنة في اتجاه اقتراح الخطة، وليس العودة إلى ما قبل النقاش الذي قاده كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات.**

http://www.zoompresse.com/news8559.html

المانوزي: أدلة قوية على وفاة أزيد من 100 حالة اختفاء قسري بالمغرب

فبراير 10, 2016 أخبار المغرب

عقدت الفيدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري يوم الثلاثاء 9 فبراير، بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، ندوة صحفية تم خلالها عرض تقرير عن الدورة التكوينية في مجال الطب الشرعي وآليات جمع المعلومات أثناء البحث على المفقودين، التي أطرها فريق أرجنتيني للأنتربولوجيا يومي 6 و7 فبراير الجاري، كما تمت مناقشة وضعية المفقودين مجهولي المصير بالمغرب.

وقالت نصيرة ديتور، ممثلة الفدرالية الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، التي تأسست سنة 2007 وتضم 26 جمعية تمثل 12 بلدا متوسطيا منها المغرب، إن من حق عائلات ضحايا الاختفاء القسري في المغرب أن يعرفوا مصير أقاربهم، ولماذا اختفوا وكيف جرى ذلك، مع الحق في خبر الضرر المعنوي والمادي للضحايا وذويهم، وترتيب الجزاءات للمسؤولين عن هذا الاختفاء.

ومن جهته أكد رشيد المانوزي، نائب رئيسة الفيدرالية الأورو–متوسطية ضد الاختفاء القسري **أن وفدا عن الفدرالية، التقى بمسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتدارس هذا الموضوع**. وأبرز المانوزي أن "التحقيقات التي أجراها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أفضت إلى الوصول إلى نتائج وأن المجلس سيبلغها إلى عائلات المختفين في الأيام المقبلة".

وأشار أن هيئة الإنصاف والمصالحة حددت عدد ضحايا الاختفاء القسري في 700 حالة، مزضحا أن هناك أكثر من 100 حالة توجد دلائل قوية على وفاتها. وأكد أن الهيئات المعنية اشتغلت على 60 ملفا، سيتم تسليم نتائجها إلى الجهات الرسمية يوم الخميس القادم للبتّ فيها، وأضاف المتحدث: "نحنُ نعتبر الضحايا مختطفين ومجهولي المصير، ما دام أننا لا نعرف مقابرهم".

وخلص المتدخلون إلى أن ملف الاختفاءات القسرية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا يمكن أن يطوى، إلا بعد البث في جميع الملفات العالقة، وإنصاف عائلات الضحايا، وأضافوا أن "لا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولا الجمعيات الحقوقية من حقهم إغلاق ملف الاختفاءات القسرية، فعائلات الضحايا هي من فتحت هذا الملف وبالتالي هي من لها الحق أن تقرر متى سيغلق هذا الملف".

http://www.amadalpresse.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D8%A3%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D9%82%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-100-%D8%AD%D8%A7/

المنوزي: المغرب لم يسجل حالات اختفاء قسري في السنوات الأخيرة

هاجر الريسوني

أكد مصطفى المنوزي رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، على أنهم لم يتوصلوا في المنظمة بشكايات تخص الاختفاء القسري في السنوات الأخيرة، قائلا: ''حسب المعطيات التي عندنا لم تصلنا أي شكاية عن الاختفاء القسري''، مضيفا أنه على وزارة العدل والحريات أن تقوم بمجهود، لتعزيز ضمانات تخص الاختفاء القسري، وذلك من خلال إخراج قوانين للحد من الإفلات من العقاب والحماية من الاختفاء القسري والوقاية من التعذيب.

وأوضح المنوزي في ندوة نظمتها الفيدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري، **أن المجلس الوطني والمندوبين تنقصهم الجرأة لفتح ملف حالات الاختفاء القسري التي حددتها هيئة الإنصاف والمصالحة والبالغ عددها 742 حالة وإزاحة الرقابة الذاتية، مبرزا أن المجتمع المدني يقوم بدوره، وعلى المؤسسات الأخرى القيام بدورها ليطوى هذا الملف.**

من جانبه، قال رشيد المنوزي نائب رئيس الفيدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري، إن ''الهيئات المعنية بملف الاختفاء القسري، عقدوا أول أمس الاتنين مجموعة من اللقاءات مع مسؤولين، إلا أنها لم تسفر عن أي نتيجة تذكر''، يضيف المتحدث، حيث أن مسؤولي وزارة العدل والحريات أكدوا على أن '' هذا الملف سياسي، ولن يخوض فيه إلا وزير العدل''.

وبالنسبة للاجتماع مع مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال المنوزي: ''إنه تم خلاله تقديم أرقام حول عدد ملفات الاختفاء القسري التي حصل تقدم في التعرّف على هويات الضحايا عن طريق كشوفات الحمض النووي ((ADN، ووعد بالاتصال بالعائلات المعنية قصد إحاطتها بالمعلومات التي توصل إليها المجلس، فيما لم يتوصل الوفد لأي نتيجة خلال الاجتماع الذي احتضنته المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان''.

ويعرف المغرب في هذه الأثناء زيارة للفريق الأممي المعني بحالات الاختفاء، والمنظمة الأورو متوسطية ضد الاختفاء القسري والتحالف الدولي ضدّ الاختفاء القسري إلى المملكة، وكذا انعقاد لقاءات مع مسؤولي وزارة العدل والحريات، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

https://www.maghress.com/attajdid/174897

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D9%82%D8%B3/

أكاديميون وبرلمانيون يقيمون حصيلة الدورة الخريفية

الأربعاء, 10. فبراير 2016 مليكة الراضي

اختتم البرلمان بمجلسيه (النواب والمستشارين) يومي الثلاثاء والأربعاء 09 و10 فبراير 2016، الدورة الأولى (الدورة الخريفية) من السنة التشريعية التاسعة، حيث عقد كل من مجلس النواب، ومجلس المستشارين، جلسة عمومية خصصت لاختتام هذه الدورة الخريفية، مما يدفعنا للتساؤل عن حصيلة المؤسسة التشريعية في هذه الدورة، خاصة وأن المغرب يستعد لتمرين ديمقراطي جديد ويتعلق الأمر بالاستحقاقات التشريعية 2016.

وفي هذا الصدد، يؤكد محمد بن عبد الصادق، عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، أن الحصيلة التشريعية للدورة الخريفية مهمة، وأنها هي الأولى من نوعها بالمقارنة مع الدورات السابقة، بالنظر إلى عدد النصوص المصادقة عليها، ويتعلق الأمر، حسب المتحدث، بـ 4 قوانين تنظيمية وهي الملتمسات والعرائض، والسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، فضلا عن 20 اتفاقية دولية.

وقال بن عبد الصادق، في تصريح لـ pjd.ma، إن الحصيلة تتضمن قوانين عادية 33 قانون، ومنها قوانين مهمة قانون الماء، وقانون مدونة السير التي صودق عليه أمس الثلاثاء 9 فبراير الجاري، وقانون يتعلق بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن 3 مقترحات قوانين، معربا عن آسفه لضعف عددها مقارنة مع مشاريع القوانين.

ويرى بن عبد الصادق، أن هذه الانتعاشة التي عرفتها الدورة مردها إلى نتائج انتخابات 4 شتنبر، ومواقف بعض الأحزاب المعارضة التي كانت تعمل أكثر من جهدها لتعيق العمل التشريعي، مشددا على أن هذه الحصيلة التشريعية تعد أحسن حصيلة بالنظر الى باقي الدورات لتضمنها على 60 نص.

غير أن محمد الأعرج، رئيس فريق الحركة الشعبية بمجلس النواب، يرى بأن هذه الدورة كانت عادية، وتم فيها خصوصا المصادقة على مشروع قانون المالية بعد نقاش واسع لمضامينه، التي جاءت بالعديد من المستجدات، إضافة إلى مجموعة من مشاريع القوانين ومقترحات القوانين، خصوصا ما يتعلق بمشاريع القوانين التنظيمية، التي تأتي، حسب الأعرج، لاستكمال تنزيل بعض المقتضيات الواردة في الدستور، خصوصا فيما يتعلق بالحقوق والحريات في إطار الفصل 14 و15 المتعلق بالقانون التنظيمي للملتمسات والقانون التنظيمي المتعلق بالعرائض.

وعلى نفس المنوال، سار محمد زين الدين، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، الذي اعتبر أن هذه الدورة التشريعية، عادية كسابقتها، ولا تختلف عن حصيلة الدورات السابقة لا من الناحية الكمية ولا من الناحية الكيفية، إلا أن ما يميز هذه الدورة، يقول زين الدين، هو تشكيل مجلس المستشارين في صيغته الجديدة.

ويرى زين الدين، في حديثه لـpjd.ma، أن الدورة الخريفية عرفت العديد من الاكراهات، من بينها أن الحيز التشريعي يتم شغله بنسبة الثلث في مناقشة مشروع قانون المالية وهو ما يؤثر على النصوص القانونية، فضلا عن تأخر مجموعة من مشاريع القوانين، وإن حاولت الحكومة تسريع مسلسل إيداع القوانين التنظيمية مثل القانون التنظيمي المتعلق بالسلطة القضائية، أو ما يتعلق بالقوانين التنظيمية المهيكلة أو المؤسسة، مثل تفعيل الامازيغية، والقانون التنظيمي للإضراب، لأنها حسب زين الدين، "قوانين صعبة".

ويشاطره الرأي في ذلك الأعرج، الذي أكد أن التشريع لا يزال يعرف نوعا من البطء في المجال المتعلق بمقترحات القوانين، وأن المؤسسات البرلمانية مسؤولة عن هذا البطء خصوصا في ما يتعلق ببرمجة مجموعة من مقترحات القوانين داخل اللجن الدائمة.

وكحل لتجاوز هذا البطء في التشريع، يقترح رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب، إعادة النظر في النظام الداخلي لمجلس النواب خصوصا ما يتعلق باحترام آجال إحالة المقترحات ومناقشتها والمصادقة عليها داخل اللجن، لتحديد آجال دقيقة في ما يتعلق بمسطرة المناقشة والمصادقة على مقترحات القوانين.

وفي ما يتعلق بالأداء الرقابي، يرى الأعرج، أنه بالرغم من تميز هذه الدورة بمستوى جيد من الرقابة، على مستوى الأسئلة الشفوية والجلسات الأسبوعية التي تنصب على مراقبة العمل الحكومي في بعض المجالات التي تطرح انشغالات لدى الرأي العام الوطني سواء إشكاليات اقتصادية أو اجتماعية أو مالية، إلا أن بعض المؤسسات الدستورية، يوضح الأعرج، "**لم تعرض تقريرها على البرلمان للمناقشة مثل مؤسسة الوسيط، ومؤسسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، مما يدل أنه لازال هناك ضعف في مناقشة بعض تقارير المؤسسات الدستورية والتي خول لها دستور 2011 مكانة مهمة**، وأعطى لأول مرة إمكانية المؤسسة البرلمانية مناقشة مجموعة من التقارير الصادرة عن المؤسسة الدستورية".

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%8F%D9%82%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9

نائب أوروبي: الشراكة مع المغرب تكتسي قيمة أساسية

في أحداث تقارير, القرية الصغيرة, المغرب السياسي 11 فبراير,2016

أكد فريق الاشتراكيين الديمقراطيين ، القوة السياسية الثانية في البرلمان الأوروبي على أهمية تعزيز الروابط بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لمواجهة أزمة الهجرة والتهديد الإرهابي.

وقال نائب رئيس الفريق الاشتراكي والديمقراطي في البرلمان الأوروبي فيكتور بوستينارو في بيان أصدره امس عقب زيارته للمغرب يومي ثامن وتاسع فبراير الجاري " بالنسبة للفريق فإن الشراكة مع المغرب تحظى بقيمة أساسية ".

وأضاف إن سياسة الجوار الأوروبية التي تمت مراجعتها حيث تميزت مشاركة المغرب بمشاركة فعالة ، تعد فرصة لإعطاء دفعة جديدة لهذه الشراكة وتعزيز التعاون على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأكد البرلماني الأوروبي الروماني ، من جهة أخرى أن الأهمية التي يوليها الديمقراطيون الاشتراكيون في البرلمان الأوروبي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ، " الشريك الذي يلعب دورا مهما في الاستقرار في المنطقة ، ولاسيما على مستوى الأزمة الليبية ".

وشدد على ضرورة الاستمرار في التحاور بطريقة صريحة ومفتوحة مع جميع المحاورين المؤسساتيين والسياسيين حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك مثل الاتفاق على التبادل الحر الشامل وتعميق الشراكة من أجل التنقل وتسهيل منح التأشيرات .

وأكد بوستينارو أيضا على حاجة المغرب والاتحاد الأوروبي إلى إيجاد إجابات وحلول للتحديات المشتركة مثل أزمة الهجرة ، والوقاية من تطرف الشباب والقضايا الأمنية.

وقال إنه يتعين استثمار مسلسل الإصلاحات والتقدم الذي نهجه المغرب في مجال تعزيز الديمقراطية ، مشيرا الى أن فريقه يشجع هذا المسلسل.

وخلال زيارته للمغرب ، أجرى السيد بوستينارو مباحثات مع وزير العدل والحريات ، مصطفى الرميد ، ونائبي رئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين على التوالي شفيق رشادي وحميد كوسكوس ، وعقد لقاءات مع رؤساء الفرق البرلمانية ، **وكذا مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، وممثلي المجتمع المدني.

http://www.ahdath.info/?p=145766

بلاغ الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب على إثر موقف وزير العدل والحريات من الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان

خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس المستشارين بتاريخ 2 فبراير 2016، وردا عن سؤال متعلق بالمصادقة على الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي انطلق إعدادها سنة 2008 بمشاركة مكونات المجتمع المغربي حكومة وأحزابا ونقابات ومؤسسات وطنية ومجتمعا مدنيا ووسائل إعلام، استجابة لتوصيات خطة عمل مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان لسنة 1993.

إلا أنه ومنذ وضع هذه الخطة، وبالرغم مما نص عليه دستور 2011 الذي أفرد للحريات والحقوق الأساسية بابه الثاني، فإنه لم تتم بعد المصادقة عليها، بل إن هنالك محاولة لإفراغها من العديد من مضامينها الحقوقية. ولعل رد السيد وزير العدل على السؤال الموجه إليه أمام مجلس المستشارين لدليل على هذا التراجع الخطير ورغبة للهروب إلى الأمام، حيث أعزى أثناء رده التأخير المسجل إلى عدم الحسم في عدد من القضايا العالقة على رأسها: زواج القاصرات وإصلاح مدونة الأسرة وقانون الإجهاض.

إن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وهي تطلع على رد السيد الوزير، إذ تعتبر أن القضايا الثلاث التي تدخل في صميم انشغالاتها والتي قدمت بصددها رأيها في عدة مناسبات، تؤكد:

أنه آن الأوان لوضع حد لظاهرة زواج القاصرات بإلغاء الاستثناء الذي تحول إلى قاعدة (المادتين 20 و21 من مدونة الأسرة)، وتعتبر أن تضمين "إلغاء المادة 20" في الخطة لمن شأنه أن يدعم كل البرامج التحسيسية والتواصلية وتقوية القدرات التي ستحارب تزويج الطفلات؛

أن مراجعة مدونة الأسرة أصبح أمرا ضروريا، بعد 12سنة من التفعيل وفي ظل دستور 2011، وبعد القصور الذي عرفه التطبيق وحدود بعض المواد وضرورة إصلاح أخرى؛

أن نتائج المشاورات التي تمت مع مختلف فعاليات المجتمع المعنية لبلورة تصور بشأن إشكالية الإجهاض أفضت إلى تحديد حالات أخرى، غير تلك المنصوص عليها في القانون الجنائي الحالي، والتي يسمح فيها بالإيقاف الإرادي للحمل، في اتجاه تمكين النساء من الحق في اتخاذ القرار في موضوع إتمام الحمل أو إيقافه والتركيز على البعدين الصحي والقانوني معا. **وهو ما من شأنه أن يطور النقاش الذي انطلق منذ أقل من سنة في اتجاه اقتراح الخطة، وليس العودة إلى ما قبل النقاش الذي قاده كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات.**

إننا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، إذ نعبر عن قلقنا بخصوص التعثر الذي تعرفه المصادقة على الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل دستور 2011، نتأسف لغياب الإرادة السياسية في تمكين المغرب من خطة راهن في إعدادها على الوفاء بالتزاماته الدولية وتعزيز مسلسل الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، وندعو الحكومة للتسريع بالمصادقة على الخطة وفق المعايير الكونية لحقوق الإنسان وتمكين المغرب من خطة تعزز مسلسل الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون وإرساء أسس الحكامة الديمقراطية، عوض التلكؤ في الحسم في قضايا حسم فيها الواقع اليومي للنساء وقدمت بصددها الجمعيات النسائية والحقوقية السند والحجج لإصلاح نصوصها.

http://www.honapresse.ma/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1/

أنس بن صالح يكتب: طبتم أحياء وأمواتا آل المانوزي

أنس بن صالح 10 فبراير, 2016

لم يجانب الناشط الحقوقي عبد الرحيم برّداة الصّواب حينما نَسَبَ نفسهلعائلة المانوزي و لا بالغ في الإحتفاء بهذه الأسرة ولكل من يتحدر منها.

فكل مغربي حقيقي عليه أن يفخرَ بهذه العائلة المجاهدة وبما قدمه أفرادها، جيلا بعد جيل، من تضحيات منذ فجر الإستقلال وصولا إلى الزمن الراهن. ومن يجهل هذه الحقيقة أو يتعامى عنها فما عليه إلا أن يقرأ كتاب "سنوات الرصاص – قصة عائلة مغربية " لمؤلفته الباحثة الهولندية سيتسك دوبور. (مفارقة محزنة حقا أن يُكتب جزء من تاريخ المغرب المعاصر روائيا و تلفزيونيا وسينمائيا على يد أجانب،عربًا وعجمًا ،رغم تراكم لا بأس به عن أدب السجون وسنوات الرصاص).

قابلت الحاج علي المانوزي للمرة الأولى والأخيرة عام ألفين وثمانية في بيته بالدار البيضاء. كنت وقتها أنجز قصة إنسانية عن ظاهرة الإختفاء القسري بالمغرب. ولم أجد أفضل من حالة الحسين المانوزي الذي أدرجته هيئة الإنصاف والمصالحة ضمن قائمة مجهولي المصير لتعرية سلوك ممنهج اتخذته الدولة على مدى عقود سلاحا لتطويع المعارضة وتقليم أظافرها.

كرّرَ الحاج المانوزي على مسامعي بحماسةٍ شديدةٍ ولهفة صادقة قصةَ اختطاف إبنه الحسين في تونس وأسهب في ذكر محطات مساره النضالي سواء في الاتحاد المغربي للشغل أو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

في نهاية اليوم غادرت بيت آل المانوزي وفي عيني دمعتان كابرت لحبسهما في المقلتينحتى لا تنفلتا من عقالهما وتفضحا لحظة إنكسار أمام واقع أليمليمأل.

ليس استحضارُ هذه الشذرات من ذاكرة المغرب الموشومة بالندوب ضربا من النوستالجيا . فواقع الاختفاء القسري ما يزال ، رغم كل ادعاءات الدولة بالطي النهائي للملف ، جرحا غائرا لم يندمل . إذ اعتمدت الدولة، في ما بدا سياسة هروب الى الأمام ، مقاربةَ التعويض المادي للضحايا ولذوي الحقوق (باستثناء ملف تازمامارت الذي لم تدمج ضحاياه) ،

وأغفلت ذكرَ الحقيقة وتسميةَ المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسانومحاسبتهم باعتبارها الركن الرئيس لضمان عدم تَكرار هذه الانتهاكات. **ولعلَّ ما يرُوج عن نية المجلس الوطني لحقوق الإنسان إصدارَ توصية بإغلاق هذا الملف ليس سوى إعلانٍ صريح لفشل مسلسل العدالة الإنتقالية ولعجز المغرب عن التصالح مع ماضيه.**

لم تتحول نية الدولة المعلنة منذ مطلع ما يسمى العهد الجديد في جبر الضّرر والقطعِ مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى إرادة سياسية فعلية ، ولم توفر البنية التشريعيةَ اللازمةَلمواكبة هذا التحول،واختزلت هذه النية، أو هي سوء نية، في مجرد إعلان للنوايا يتردد في بعض المناسبات مثلما هو الحال في رسالة الملك التي تلاها عبد الرحمن اليوسفي بمناسبة الذكرى الخمسين لاختفاء المهدي بن بركة.

كان لافتا خلوُّ الرسالة من أي إشارة لحقيقة وملابسات اختفاء بن بركة، ولا إلى الجهة أو الجهات المسؤولة عن اختفائه ومصير جثمانه . ولم تتضمن تدابيرَ ملموسةً من شأنها إماطةُ اللثام عن لغز اختفاء المهدي بن بركة ولا توجيهات لسلك القضاء بالتعاون مع التحقيق. كثر تمنوا أن تكون هذه الرسالة توطئة للكشف عن الحقيقة لا تمهيدا لطمسها.

غادر الحاج علي دنيانا وفي حلقه غصة لطالما اجتهد في إخفائها عن الآخرين . يحول بينه وبين ذلك على الأرجح أنفة وكبرياء وعزة نفس وخيط من أمل رفيع في أن تنجلي ذات يوم حقيقة اختفاء الحسين وصَحبهِ ممن اكتووا بجمر القمع .

طوبى لك ياحاج علي!

http://lakome2.com/point-de-vue/11065.html

الكتابة السجنية في المغرب

2016/02/11

سيشهد **رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للنشر والكتاب**، يوم السبت 13 فبراير على الساعة العاشرة صباحا، ندوة فكرية بعنوان:

" تجربة الكتابة السجنية في المغرب " ، من تنظيم شبكة القراءة بالمغرب بتنسيق مع جمعية " ماما أسية لأصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة " وبتعاون مع المندوبية العامة لإدارة السجون. وهي الندوة التي سهر على تأطيرها فريق تنمية القراءة داخل المؤسسات السجنية...

الكتابة والسجن

يلي الندوة مباشرة حفل توزيع الجوائز على المتوجين الفائزين وطنياً .. وهي لحظة جميلة ولافتة ستتمُّ بالحضور الشخصي لهؤلاء النزلاء المتوَّجين..

ستنطلق الندوة وحفل توزيع الجوائز في الساعة العاشرة صباحاً إلى حدود الحادية عشر والنصف..

أمَّا عن محاور الندوة ، فستكون على الشكل التالي :

– في رصد الكتابات السجنية : " عمل الذاكرة ، السرد ، الصفح والنسيان بالمغرب " للناقد والأكاديمي يحي بن الوليد

– شهادة حول الكتابة السجنية : " لماذا نكتب عن السجن؟ "للكاتبة والروائية زهرة رميج

– الكتابة من داخل التجربة : " الكتابة السجنية ، الاغتراف من دواة الجرح " للشاعر والمعتقل السياسي السابق توفيقي بلعيد..

– الكتابة من داخل التجربة : كتاب " إلى الأمام ، تشريح محنة " للكاتب والمعتقل السياسي السابق عبد العزيز الطريبق..

يسير الندوة ذ محمد حسين

http://alhadafachamali.com/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/

آخر ساعة

ملـــــف الانتهاكـــات ما يـزال مفتوحا

آخر ساعة خاص ٢٢/٩

قالت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، إن ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب وبالخصوص ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري، مايزال مفتوحا حيث الحقيقة ما تزال غائبة. وعبرت اللجنة، خلال جمعها العام المنعقد الأحد، عن استيائها مما سمته الموقف السلبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إزاء هذا الملف و ذلك باستعداده قريبا "الإعلان رسميا بالتخلي والتخلص نهائيا من هذا الملف دون أن يقدم شيئا يستحق الذكر". وذكر بالمطالب الأساسية لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، من بينها الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب، بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال والإعدامات التعسفية، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها. كما طالبت برد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية والانثروبولوجية لتسوية قضية الرفات وتأهيل المدافن وحفظ الذاكرة والاعتذار مع إبعاد الجلادين السابقين من مراكز المسؤولية وإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب. ●

المانوزي. ملف المختفين قسرا ما يزال يراوح مكانه

قال إن الحكومة ملزمة بتنزيل اتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري

عدم وجود تقدم بالنسبة إلى الملفات العالقة والحقيقة.

وليد العوني

المغرب. لا يحق لمجلس حقوق الإنسان أن يغلق الملف.

بعقد الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي عددا من اللقاءات خلال الأسبوع الجاري مع هيئات حقوقية مغربية لإطلاعه على مستجدات وتطورات الملفات العالقة. ويتعلق الأمر أساسا بسبع حالات تندرج ضمن ملف المختفين قسرا، الذي التزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالكشف عن معطيات حولها قريبا، وعلى رأسها المهدي بن بركة والحسين المانوزي، ومحمد إسلامي، خاصة بعد مصادقة المغرب على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سنة 2012. في هذا السياق، كشف مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، في اتصال هاتفي مع "آخر ساعة"، عن عقد لقاء مع الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي اليوم الخميس، حيث "يسعى المنتدى بدعم من الفريق الأممي لممارسة ضغط أكبر على الحكومة حتى توقع على الفصل 31 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" فضلا عن الاستفادة من التاطير وسبل متابعة الملف". وأوضح المانوزي أن "الحكومة ملزمة بتنزيل مقتضيات الاتفاقية إذا كانت لديها رغبة جدية ومصداقية في معالجة الاختلالات"، حيث "ستسمح للجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري بتلقي الشكايات مباشرة من الضحايا أو من ذوي الحقوق"، ونص على انه "يجوز لكل دولة طرف، عند التصديق على هذه الاتفاقية أو بعده، أن تعلن اعترافها باختصاص اللجنة بتلقي وبحث البلاغات المقدمة من الأفراد الذين يخضعون لولايتها أو المقدمة بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها ويشتكون من وقوعهم ضحايا لانتهاك هذه الدولة الطرف لأحكام هذه الاتفاقية. ولا تقبل اللجنة أي بلاغ يهم دولة من الدول الأطراف لم تعلن هذا الاعتراف"، مضيفا بانه "ليس هناك جدوى للاتفاقية ما دامت الحكومة تتلكأ في المصادقة على الفصل 31 منها"، فـ"في حالة تكرار حالات الاختفاء القسري مستقبلا، لا يمكن تقديم الشكوى لأي طرف لتوفير الحماية وكشف الحقيقة". من جهة أخرى، أشار المانوزي إلى أنه "لا يمكن إغفال مسألة عدد المختفين"، لأن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقبله المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، اعتبر أن الحقيقة كشفت بمجرد تمكين عائلات الضحايا من التعويضات، وقبولها بتسلم الجثمان وتحديد مكان الدفن"، في حين أنه "تم كشف المصير فقط"، لكن " معرفة الحقيقة تستلزم، في الواقع، الكشف عن ملابسات قتل الضحية، وتفاصيل عن طريقة التعذيب، وهوية المسؤول الشخصي والمعنوي عن عملية الاغتيال". وشدد المانوزي على "وجود رغبة لدى الدولة لغلق ملف لم يفتح بعد"، و"ليس هناك تطور في الملف" و"ظل يراوح مكانه فيما يهم مواصلة عمليات التحري وكشف الحقيقة بخصوص الحالات العالقة"، في حين "لا زلنا ننتظر تسليم شهادة الوفاة والرفات وتحديد مكان الدفن لعائلات الضحايا وذوي الحقوق".

في نفس الجانب، انتقد المانوزي "عدم وضع الدولة لضمانات لعدم التكرار"، و"ليست هناك استراتيجيات الحد من الإفلات من العقاب". وبخصوص التقرير المرتقب صدوره عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أوضح المانوزي بانه "يتوسم" أن "يقر المجلس بعدم وجود تقدم في الملف فيما يتعلق بالحقيقة والملفات العالقة"، و"الاعتراف بانه لم يستطع التوصل إلى أسباب اختفاء الحالات"، محذرا المجلس من السير في اتجاه إغلاق الملف، حيث أكد على أنه "يتحدى" المجلس أن "يرفع توصية لغلق الملف، لانه ليس من حقه اتخاذ هذا القرار، وحينها سنوجه له اتهاما بالتواطؤ في طمس الحقيقة"، واضاف بأن "المجلس مطالب بأن يتحلى بالجرأة ويقدم توصيته بوجود جهات معينة بالأسماء والمؤسسات رفضت التعاون في ملف كشف الحقيقة الوطنية". واعتبر المتحدث بانه "إذا لم يتم حل هذه القضية، فهذا إعلان عن فشل العدالة الانتقالية، وعدم وجود مصالحة وطنية". من جانب ثان، شدد المانوزي على أنه "لا معنى لتعيين حقوقيين في مناصب سفراء للمملكة، وأغلبهم كانوا أعضاء في هيئة الإنصاف والمصالحة"، فـ"هل سيستطيعون القول بوجود حقوق وحريات الإنسان في المغرب في ظل استمرار التماطل في حل الملفات العالقة؟". من جهة أخرى، وجه المانوزي انتقاداته للحكومة، حيث اعتبر بأن إشرافها على حل ملفات هذه القضية "خطأ قاتل"، لأنها "لها علاقة متوترة مع حقوق الإنسان والمعايير الدولية"، و"لا تستطيع تنفيذها"، أو "التعامل مع مفهوم جديد للسلطة"، أو"ضمان الحكامة الأمنية"، و"لم تقدم أيضا ضمانات لعدم الإفلات من العقاب". فضلا على أن "مكونات الحكومة منشغلة في أجندة سياسية انتخابية، ولم يصدر أي طرف بيانا يتفاعل فيه مع زيارة اللجنة الأممية المعنية إلى المغرب". في ذات السياق، انتقد المانوزي "التعثر الحكومي" على مستوى الحكامة الأمنية، حيث "لم يتم إحداث المجلس الأعلى للأمن بعد" كما "نلاحظ استمرار التعثر في إصلاح منظومة القضاء على مستوى الإصلاح المؤسساتي، و غياب ضمانات خاصة بالاستقلالية في التعامل مع هذه الملفات". واعتبر الحقوقي أن ملف الاختفاء القسري يعد "سياسيا ومجتمعيا"، خاصة بعد أن " صادق الملك على التوصيات والتزم بتنفيذها وصرح بعدم وجود تحفظ إزاء التعامل مع الملفات العالقة"، لذا "يجب أن يحرص على العمل وتحمل المسؤولية في هذا الجانب"، عبر "الاستمرار في التحريات التي من شأنها الكشف عن الحقيقة ولمنع التكرار والقطع مع الدين التاريخي"، لأن "هذه الأخيرة لم تعد مجرد مطالب، بل هي في صميم الالتزامات السياسية للدولة"، مستنكرا "وضع الحكومة لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في نهاية المخطط التشريعي"، و"وجود مواكبة لفظية فقط مع حل بعض المشاكل على الصعيد الاجتماعي". ●

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

آخر ساعة

حقوق. لجنة أممية للاختفاء القسري تلتقي ممثلين عن مجلس اليزمي

الصبـــار: مهمتنـــا تقتصـــر علـــى تنفيـــذ التوصيـــات وغيـــر ذلـــك لا يدخـــل فـــي اختصـــاص المجلـــس

المهدي هنان

كشف مصدر مطلع، أن الفريق الأممي الخاص بالاختفاء القسري، التابع للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وصل بداية الأسبوع الجاري إلى الرباط، لإعداد تقرير حول ملف ضحايا "الاختفاء القسري"، فور الانتهاء من سلسلة لقاءات مع جهات رسمية لها علاقة بالملف، إلى جانب أسر الضحايا التي ما تزال ملفاتهم عالقة إلى اليوم. وأضاف المصدر نفسه، أن اللجنة التقت أمس الأربعاء، بأعضاء من "المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف"، لمعرفة وجهة نظر المجتمع المدني حول الملفات التي ما تزال عالقة ولدراسة ملفات الضحايا، سيعقبه اجتماع اليوم الخميس، مع ممثلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيقدم عرضا عن عمل المجلس بهذا الخصوص، ومدى احترام توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وتزامنا مع قدوم اللجنة الأممية، كشف مصدر موثوق، لـ"آخر ساعة"، أن عائلات ضحايا الاختفاء القسري تقود هذه الأيام، حملة لإحراج المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووزارة العدل والحريات، بهدف تسريع حل الملفات العالقة من "سنوات الرصاص". وبدأت حملة التصعيد هذه، بجمع عام لعائلات ضحايا الاختفاء القسري والمختطفين مجهولي المصير، الأحد الماضي بالرباط، أكد فيه المعنيون، أن "الحقيقة لا زالت غائبة في هذا الملف"، وأن جبر الأضرار الفردية و الجماعية تعرف تعثرا كبيرا. إلى جانب هذا، اتهم أعضاء من المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، المجلس الوطني لحقوق الإنسان باستعداده لرفع يده عن تدبير ملف ضحايا الاختفاء القسري. وفي السياق نفسه، قال عبد الكريم وزان، عضو فرع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بالدار البيضاء، إن التقرير الذي يعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ضحايا الإختفاء القسري، لم يأت بجديد بخصوص ضحايا سنوات الرصاص، ولم يكشف عن الحقيقة في العديد من الملفات التي أثارت جدلا واسعا طيلة العقود الماضية. واعتبر المتحدث، أن هذا التقرير لا يعكس سوى وجهة النظر الرسمية بشأن ملف ضحايا الاختفاء القسري، والتي لا تتطابق بحسبه مع ما هو موجود على أرض الواقع، مشيرا إلى أن المطلوب هو كشف حقيقة ضحايا سنوات الرصاص والظروف الغامضة التي اختفى فيها عدد من الضحايا، ومحاسبة المتورطين في هذه القضايا، إلى جانب جبر الضرر الناتج عن ذلك. وانتقد الوزان منهجية إعداد التقرير، حينما اعتبر المجلس لم يقم بإشراك عائلات الضحايا في عملية إعداده باعتبارهم الأطراف الرئيسيين في هذا الملف. وفي رده على هذه الاتهامات، قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المجلس ورث ملف ضحايا الاختفاء القسري عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتقتصر مهمته بشكل أساسي على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بهذا الخصوص. وأضاف الصبار، في تصريح لـ "آخر ساعة"، أن تنفيذ التوصيات، وخاصة تعويض أسر الضحايا، والإدماج، والتغطية الصحية وغيرها، لا يتطلب مقاربة تشاركية، مشيرا إلى أنه وبالرغم من ذلك، "قمنا في المجلس باجتماعات مكثفة من أجل ترضية الضحايا في إطار متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة". واعتبر الصبار، أن المحتجين حاليا ينقسمون إلى صنفين، جزء قدموا ملفاتهم خارج الآجال، وهؤلاء "لا يمكننا فعل شيء حيال ملفاتهم"، والقسم الآخر الذي يضم مجموعة أهرمومو ، قضت هيئة الإنصاف والمصالحة بعدم الاختصاص.

وفي سياق ذي صلة، نظمت لجنة الإعلام و التواصل لمكاتب فروع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الانصاف، وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين الماضي بالرباط، ورفعت خلالها شعارات منددة بما اسمته سياسة التسويف والمماطلة و"محاولة طي ملف الانتهاكات الجسيمة دون الحسم في قضية الحقيقة والإنصاف بشمولية و عدالة". وطالب المحتجون، بالكشف عن مصير المختطفين، وإطلاق سراح الأحياء منهم وتسليم رفاة المتوفين منهم إلى ذويهم، وإصدار توصيات الإدماج الاجتماعي للذين يتوفرون على مقررات تحكيمية لم تشمل الحق في الإدماج الاجتماعي، والتسوية الإدارية و المالية للمطرودين من العمل بسبب الاعتقال التعسفي، وإصدار مقررات تحكيمية لفائدة الضحايا المصنفين خارج الآجال وضحايا أهرمومو المقصيين من جبر الضرر. إلى ذلك، كشف مصدر موثوق، أن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، يعيش مشاكلا على مستوى هياكله، حيث عبرت قواعده عن غضبها من طريقة تدبير المكتب التنفيذي للحوار مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو ما دفعها لتشكيل ما سمي بلجان الإعلام والتواصل بمكاتب الفروع.●

عائلات الضحايا تقود هذه الأيام حملة لإحراج المجلس.

عائلات الضحايا تطالب الدولة بالكشف عن مصير المختطفين، وإطلاق سراح الأحياء منهم وتسليم رفاة المتوفين منهم إلى ذويهم.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يوص بإغلاق المهدي بنبركة

نفت مصادر موثوقة أن يكون التقرير الذي يعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أوصى بإغلاق ملف المختفين الذي لم يعرف مصيرهم، وعلى رأسهم الزعيم الاتحادي المهدي بن بركة.

وأكدت هذه المصادر أن التقرير قيد الإعداد حاليا هو تقرير عادي عن إنجاز المجلس لمهمة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي أسندت للمجلس بعد نهاية عمل الهيئة.

ويرصد التقرير ما تم القيام به فعليا سواء فيما يتعلق بمعالجة حالات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الفترة التي غطاها تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة التي بقيت عالقة، بما فيها حالات المختفين الذين تم التعرف على رفاتهم بواسطة الحمض النووي أو الذين بقيت الحقيقة بشأنهم معلقة، أو فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية والسياسية والتشريعية وغيرها التي أنجز المجلس بشأنها دراسات وتقارير وملتمسات وغيرها.

ويأتي تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الوقت الذي انتهت مدة تكليفه بهذا الملف في سنة 2015،

وصرحت مصادرنا أن الكرة الآن في ملعب الحكومة لتتابع تنفيذ ما تبقى من التوصيات، لأنها المسؤولة من الآن فصاعدا عن هذا الملف، بما فيه الجزء المتعلق بالكشف عن الحقيقة بشأن المختفين الذين لم يعرف مصيرهم بعد والتي بذل المجلس كل الجهود من أجل الكشف عنها.

ولحد الآن لم يطلب من المجلس أن يستمر في تولي متابعة هذا الملف، بل إن المجلس يتعرض لقصف من طرف الإسلاميين الذين يرغبون في السيطرة عليه هو أيضا جاهلين بمبادئ باريس التي تنظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي يوجد المجلس المغربي في طليعة المجالس المطابقة لها، إذ أنه مرتب في اللائحة A.

http://www.barakapres.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%88%D8%B5-%D8%A8%D8%A5%D8%BA/

سجين بخريبكة يتهم الإدارة بتعذيبه والجمعية تطالب بمعاقبة الجناة

بواسطة الأول - الأربعاء 10 فبراير 2016 - 4:33

لازال ملف السجين "الحسين حمديوي" يراوح مكانه، فإثر التعذيب الذي تعرض له السجين الذي يحمل رقم اعتقال 7206 بالسجن المحلي بخريبكة صبيحة يوم الإثنين 30 نونبر 2015. من طرف مجموعة من حراس السجن، امتدت من الساعة السادسة صباحا إلى حدود الساعة الحادية عشرة، إذ تم تعريضه للضرب والركل في مختلف أنحاء جسمه بعد ربطه من يده إلى سياج بواسطة الأصفاد ودون مراعاة لحالته الصحية، وهو مازال لم يتعاف بعد من عملية جراحية ويعاني من داء السكري ومرض في القلب، كما أن مدير السجن بعد حصة التعذيب تلك هدده بإدخاله "الكاشو" إن هو أسر لأحد بما وقع له داخل السجن.

قام مكتب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة يوم 02 دجنبر 2015 بعد شكاية من المعتدى عليه, **بمراسلة كل من وزير العدل، الوكيل العام للملك باستئنافية خريبكة، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمطالبتهم بفتح تحقيق عاجل قبل أن تختفي آثار التعذيب الذي طال السجين** .

كما عاود الضحية الاتصال بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان لإخبارها أنه في بداية شهر يناير المنصرم تم الإنصات له في محضر من طرف الشرطة القضائية بالمقر الإقليمي للأمن بخريبكة, وخصصوا لجنة للتحقيق مع الحراس، وبعدها طلبوا منه التوقيع على التزام يشهد فيه على أن علاقته بالحراس والمشرفين على السجن جيدة. ولرفضه القاطع وإصراره على معاقبة من قاموا بتعذيبه, أمر مدير السجن بإدخاله إلى "الكاشو" لمدة 8 أيام كما طلب منه القبول بتنقيله إلى سجن خنيفرة.

وبعد أن راسلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الجهات المعنية قصد فتح تحقيق ومعاقبة الجناة، إن كشف التحقيق عن وقوع جريمة التعذيب في حق السجين "الحسين حمديوي". فوجئوا بمحاولة إخفاء الجريمة وعدم إعمال القانون وعدم إنصاف الضحية، بل وصلت إلى تهديده إن هو أصر على المطالبة بحقه في معاقبة من قاموا بتعذيبه، فتضاعف الجرم وتعرض الضحية لحصة تعذيب ثانية بإدخاله "الكاشو" دون مراعاة لحالته الصحية.

http://alaoual.com/society/7154.html

أيام السينما والإعاقة بالرباط

تحتضن قاعة الفن السابع بالرباط ، أيام 12 و17 و18 و19 فبراير الجاري مساء ، أياما للسينما والإعاقة **من تنظيم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (الرباط – القنيطرة)** بشراكة مع جمعية " أنديفيلم " .

ويندرج تنظيم هذه الأيام السينمائية ضمن مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أنشطة الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب تحت شعار " إعاقة وحقوق ومواطنة " .

يتضمن برنامج هذه التظاهرة السينمائية–الحقوقية عروضا متبوعة بمناقشات لأفلام قصيرة وطويلة تتناول الإعاقة بمختلف أبعادها ، كما يتضمن عروضا لكبسولات من إنجاز تلاميذ من المغرب وفرنسا وإيطاليا .

فيما يلي برنامج هذه الأيام السينمائية :

الجمعة 12 فبراير :

افتتاح الأيام بكلمات السيدين إدريس اليزمي (رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان) وحسن بنخلافة (رئيس جمعية أنديفيلم) ، ثم عرض كبسولات تلاميذ " ثانوية العربي الدغمي بتمارة وثانوية فاروكو بفرنسا ، متبوعة بعرض فيلم " الصرخة " لمخرجيه محمد النجار وعاطف شكري .

الأربعاء 17 فبراير :

عرض كبسولات تلاميذ ثانوية بن رباح بتمارة وثانوية لو بوسي بفرنسا ، متبوعة بعرض الفيلم الأمريكي " ران مان " للمخرج باري لفينسون .

الخميس 18 فبراير :

عرض كبسولات تلاميذ ثانوية العربي الدغمي بتمارة وثانوية دوريا دو سيني بإيطاليا ، متبوعة بعرض الأفلام المغربية القصيرة التالية : " حياة قصيرة " لعادل الفاضلي و " إزوران " لعز العرب العلوي و " سفر في الماضي " لأحمد بولان و " الصمت " للحسن زينون و " اليد اليسرى " لفاضل اشويكة .

الجمعة 19 فبراير :

عرض كبسولات تلاميذ ثانوية أبي بكر الرازي بالصخيرات وثانوية لافاليت بتولون الفرنسية ، متبوعة بعرض الفيلم الإيطالي " عطر امرأة " للمخرج دينو ريزي ، ثم كلمات الإختتام .

أحمد سيجلماسي

http://www.ueimag.co.vu/2016/02/blog-post_63.html

Surpopulation carcérale : Des peines alternatives pour bientôt

Laila Zerrour :février 10, 2016

Le projet de loi n° 73.15 modifiant et complétant le Code pénal a été étudié mardi par la Commission de la législation et de la justice à la Chambre des représentants.

Ce texte juridique vise à instaurer des peines alternatives au lieu des peines privatives de liberté pour des délits punis de moins de deux ans d'emprisonnement et dans certains cas, l'obligation de se soumettre à des soins ou à des thérapies. Pour le travail d'intérêt général, il est effectué au profit de personnes morales ou d'associations d'utilité publique. A noter qu'il ne peut dépasser 600 heures ni être inférieur à un seuil de 40 heures.

Par ailleurs, le texte dispose que le tribunal doit, initialement, condamner l'accusé à la peine principale, avant de décider de la remplacer par des sanctions alternatives, tout en notifiant le condamné qu'au cas où il ne se soumettrait pas à ses obligations, la peine privative de liberté sera rétablie. Le condamné a le droit d'accepter ou de refuser de se soumettre à une peine alternative.

Il faut dire que ces mesures judiciaires contribueraient à alléger le surpeuplement des prisons. Aujourd'hui, force est de constater que la détention préventive constitue la source principale de la surpopulation des établissements pénitentiaires. Ce surpeuplement coûte cher à l'État, mais c'est aussi la dignité du détenu qui est bafouée dans une prison surpeuplée. Ainsi des peines alternatives permettraient à l'État non seulement de faire des économies considérables mais surtout de contribuer à améliorer les conditions de vie en milieu carcéral.

Le surpeuplement engendre dans la plupart des cas des problèmes de santé, d'hygiène et de sécurité. Ce phénomène est dû en grande partie à la détention provisoire qui concerne un grand nombre de détenus, au retard enregistré dans le jugement des affaires et à la non application de la liberté conditionnelle.

Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) avait dans un rapport pointé du doigt la problématique de la surpopulation carcérale** en relevant une augmentation galopante de la population carcérale de plus de 26% entre 2009 et 2013. Cette population est ainsi passée de 57.763 à 72.816. Autre constat : 42% de cette population est en détention préventive et 40,45% des condamnations ne dépassent pas un an. Malgré la construction de nouvelles prisons, la superficie destinée à chaque détenu n'a pas dépassé 2 m2, alors que les normes internationales parlent de cellule de 9 à 10 m2 pour un détenu.

http://aujourdhui.ma/societe/surpopulation-carcerale-des-peines-alternatives-pour-bientot

Lancement officiel de la Fondation Laabi pour la culture à Casablanca

La Fondation Laâbi pour la culture organise le 12 février à Casablanca, en marge de la 22ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL), une conférence de presse pour lancer officiellement la Fondation, représentée par les membres de son bureau. Cette rencontre qui sera marquée par la participation d'Abdellatif Laâbi, Mostafa Nissabouri, Mohammed Melehi et Tahar Ben Jelloun, commémore le cinquantenaire de la revue Souffles/Anfas, indique un communiqué de la Fondation.

En mars 2016, cinquante ans se seront écoulés depuis la création de Souffles qui, en six ans d'existence (mars 1966-janvier 1972), a joué un rôle déterminant dans le débat d'idées, le renouvellement des pratiques littéraires et artistiques, permettant ainsi de faire accéder la culture marocaine à la modernité et à l'ouverture sur l'universel, ajoute le communiqué. La commémoration ayant pour objectif de faire revivre l'histoire de cette revue, s'articulera autour de plusieurs axes dont le détail sera dévoilé lors de la conférence de presse, a précisé la même source selon laquelle plusieurs partenaires s'associent à cet événement, soutenu par l'Unesco, notamment le ministère de la Culture, la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc, **le Conseil national des droits de l'Homme**, l'Institut français du Maroc, Royal Air Maroc, la CMOOA et Radio Orient.

La Fondation Laâbi pour la culture a pour objet de prendre part à la défense de la liberté de pensée et de création, de plaider en faveur du droit à l'éducation et à la culture pour tous, ainsi que de promouvoir le débat d'idées, le dialogue des cultures et des civilisations. Selon le communiqué, elle plaidera également en faveur de la préservation de la mémoire culturelle marocaine du passé comme du présent.

http://www.libe.ma/Lancement-officiel-de-la-Fondation-Laabi-pour-la-culture-a-Casablanca_a71596.html

L'enfer des prisons marocaines perdure

Le Maroc a l'un des ratios de prisonniers les plus élevés au monde

La situation carcérale au Maroc n'est pas toute rose. Loin s'en faut, puisqu'elle demeure même catastrophique, à en juger la dernière édition de la «Liste de la population carcérale mondiale» publiée par The International Centre for Prison Studies (ICPR, le Centre international d'études pénitentiaires) qui le crédite de l'un des ratios les plus élevés au monde.

En effet, selon cet institut de recherche scientifique relevant de la « University of London », le Royaume compte 76.000 prisonniers pour environ 34,28 millions d'habitants. Ce qui représente un taux de 222 prisonniers pour 100.000 habitants.

C'est à l'évidence l'un des taux de détention les plus élevés au monde, d'autant plus qu'il est largement au-dessus de la moyenne mondiale qui est de 144 prisonniers pour 100.000 habitants.

Selon les données analysées dans cette étude, la moyenne en Afrique serait de 94 prisonniers/100.000 habitants, en Asie (92), en Europe (192), en Océanie (140). Seul le contient américain fait plus : 387.

En détail, l'étude nous apprend que le Maroc compte 77 prisons d'une capacité d'accueil de 40.000 places et que les établissements pénitentiaires du Royaume renfermeraient 2,3% de femmes et 2% d'enfants et mineurs. Les prisonniers étrangers représenteraient quant à eux 1,3% de l'effectif de la population carcérale.

D'après les données statistiques recueillies par le Centre international d'études pénitentiaires, le Maroc aurait ainsi le ratio le plus élevé en Afrique du Nord, bien en dessus de ceux des pays comme l'Algérie (162), l'Egypte (76), la Libye (99) et la Tunisie (212).

Ce ratio reste également élevé comparativement à d'autres pays du continent. Notamment le Soudan (50), le Bénin (77), le Burkina Faso (34), le Mali (33), le Sénégal (62)… Seuls l'Afrique du Sud (292), le Swaziland (289) et le Cap-Vert (286) font pire que le Royaume.

D'après cette étude, le Maroc arrive au 19ème rang des pays ayant le plus grand nombre de prisonniers sur une liste de 223 pays et territoires étudiés. La tête du tableau mondial est occupée par les Etats-Unis d'Amérique avec 2.217.000 prisonniers (ration de 698), la Chine (1.657.812 prisonniers et un ratio de 119) et la Russie (642.470 prisonniers avec un ratio de 445).

Ces constats ne devraient point surprendre l'Observatoire marocain des prisons (OMP), institution qui a, à maintes reprises, attiré l'attention des autorités sur la surpopulation de ces établissements et fustigé l'enfer que les pensionnaires y endurent.

Dans son rapport annuel sur la situation des établissements pénitentiaires au Maroc au titre de l'année 2014, présenté en juillet dernier, l'OMP pointait, en effet, du doigt la surpopulation carcérale causée notamment par des peines d'emprisonnement et des détentions préventives de longue durée. Le même rapport établissait à 31.850 (42,50%), le nombre de détenus soumis à la détention préventive contre 43.091 (57,49%) prisonniers condamnés.

Tout comme l'OMP, les chiffres relevés par The International Centre for Prison Studies ne devaient

Libération

nullement surprendre le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** dont les recommandations sont restées à ce jour lettre morte.

Pour rappel, celles-ci appelaient notamment à garantir l'égalité de traitement des détenus et la non-discrimination pour quelque motif que ce soit, à réaliser les travaux d'aménagement nécessaires dans les prisons qui sont dans un état de délabrement avancé, à prendre en considération les accessibilités réservées aux détenus en situation de handicap dans les plans de construction des nouveaux établissements pénitentiaires, à doter les prisons de ressources humaines en prenant en considération le taux d'encadrement en vigueur à l'échelle internationale...

Il est à noter que cette onzième édition de la « Liste de la population carcérale mondiale » de l'International Centre for Prison Studies donne des détails sur le nombre de prisonniers détenus dans 223 systèmes pénitentiaires dans les pays indépendants et territoires dépendants.

Il est également à souligner que l'étude, qui établit à plus de 10,35 millions le nombre de personnes détenues dans des institutions pénales dans le monde montre les différences dans les niveaux d'emprisonnement à travers le monde.

Par ailleurs, les chiffres incluent aussi bien les prévenus que les détenus placés en détention provisoire et ceux déjà reconnus coupables et condamnés.

Les auteurs du rapport espèrent que cette édition « sera utile pour les décideurs, les administrateurs des prisons, des criminologues universitaires, les organisations non-gouvernementales, d'autres experts de la justice pénale et tout le monde qui est intéressé par la mesure d'emprisonnement ».

Et d'ajouter que l'information contenue dans cette étude « peut inciter une nouvelle réflexion sur la taille de la population carcérale, étant donné les coûts élevés et l'efficacité de l'emprisonnement contestée et le fait que la surpopulation carcérale est très répandue ».

SM le Roi approuve la désignation des membres du comité de pilotage de la COP22 présidé par M. Salaheddine Mezouar

MAP - Jeudi, 11 février, 2016 à 15:23

Rabat – Sa Majesté Le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, a approuvé la désignation des membres du comité de pilotage de la COP22 présidé par M. Salaheddine Mezouar, indique jeudi le ministère des Affaires étrangères et de la Coopération.

"SM le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, a nommé, jeudi 11 février 2016, M. Salaheddine Mezouar, Président du comité de pilotage de la Cop 22. Le Souverain a également approuvé la désignation des 11 membres qui composent cette structure, chargée de la préparation et de l'organisation de la 22ème session de la Conférence cadre des Nations Unies sur les changements climatiques, COP22, qui se tiendra, du 7 au 18 novembre prochain, à Marrakech", précise le ministère dans un communiqué.

En plus de M. Mezouar, le comité est composé de Abdelâdim Lhafi (Commissaire), Aziz Mekouar (ambassadeur pour la négociation multilatérale), Nizar Baraka (président du comité scientifique), Hakima Haité, (envoyée spéciale pour la mobilisation**), Driss El Yazami (responsable du pôle de la société civile),** Faouzi Lekjaa (responsable du pôle financier), Samira Sitaïl (responsable du pôle de la communication), Abdeslam Bikrate (responsable du pôle de la logistique et de la sécurité), Said Mouline (responsable du pôle partenariat public/privé) et Mohammed Benyahia (responsable du pôle événements parallèles "side events").

La même source précise qu'en vertu des Hautes instructions Royales, une commission interministérielle a été mise en place, en vue d'accompagner l'organisation de cette importante échéance internationale.

Cette commission est composée des Ministères des Affaires Etrangères et de la Coopération, de l'Intérieur, de l'Agriculture et des pêches, de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie Numérique, de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement et du Ministère de l'Economie et des Finances.

Sa Majesté le Roi a, également, donné ses Hautes Directives pour assurer l'entière implication du gouvernement, et susciter l'adhésion de tous les acteurs étatiques et non étatiques, publics et privés, pour réussir cet important rendez-vous dans la lutte contre les changements climatiques, souligne le communiqué.

Le Souverain a, aussi, donné ses Hautes Directives en vue de réaffirmer les différents engagements du Royaume en matière de protection de l'environnement, de promotion des énergies renouvelables et de lutte contre les changements climatiques, de promouvoir et défendre les préoccupations des pays en développement, notamment, africains et insulaires, ajoute-t-on.

SM le Roi a enfin donné ses Hautes Directives en vue de coordonner les différentes actions avec la présidence française de la COP21 et les Nations Unies, conformément à l'appel de Tanger, conclut le communiqué.

Le Code marocain de la presse expliqué par Mustapha El Khalfi (INTERVIEW)

Reda Zaireg : 10/02/2016

INTERVIEW - Après la publication par le HuffPost Maroc d'une analyse du projet de Code de la presse faite par un collectif de juristes, nous donnons la parole à Mustapha El Khalfi, ministre de la Communication, pour qu'il livre son point de vue sur l'analyse rédigée par le collectif de juristes et, partant, sur le projet de Code de la presse, actuellement en discussion au parlement.

HuffPost Maroc: Comment le projet de Code de la presse a-t-il été élaboré, et quels engagements ont sous-tendu sa rédaction?

Mustapha El Khalfi: Le projet de Code de la presse n'a pas été rédigé unilatéralement par le ministère. En plus des travaux de la commission scientifique et des concertations avec les professionnels du secteur, nous avons aussi bénéficié d'une expertise très développée, **établie notamment par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**, l'UNESCO, Reportes sans frontières (RSF), qui nous ont adressé des mémorandums dont nous avons pris compte.

Nous nous sommes fixés quatre engagements. Le premier, c'est de ne pas revenir sur les acquis du Maroc en matière de liberté de la presse. Le second, c'est de considérer que ce qui figure dans la Constitution n'est pas le maximum que l'on puisse offrir, mais un minimum sur lequel on se base pour aller de l'avant. Le troisième concerne les conventions et les engagements internationaux du Maroc, que nous nous devons de respecter. Le quatrième, ce sont les attentes et les demandes des professionnels. Tout ce sur quoi nous nous sommes mis d'accord avec les professionnels du secteur a été intégré dans le projet de loi.

Le ministère de la Communication est-il habilité à ordonner la saisie de journaux?

Il y a eu des professionnels du secteur, qui ont demandé le retrait des dispositions autorisant l'administration à procéder à l'interdiction ou à la saisie des journaux. Même en cas d'urgence, aucune saisie ne peut se faire sans qu'il y ait, au préalable, procédure de référé. Un exemple: quand un numéro d'une revue étrangère comportant des caricatures blasphématoires du prophète arrive au Maroc, la loi actuelle autorise l'administration à saisir les exemplaires, vu que le Code de la presse toujours en vigueur dispose que la saisie peut se faire sur décision administrative. L'avancée qu'apporte le projet de Code de la presse, et qui n'est en vigueur en France que depuis 2004, est que la saisie ne peut plus se faire que sur décision de la justice, même en cas d'urgence. C'est une réforme en soi. L'ère de l'interdiction des journaux par l'administration ou le ministère de tutelle est finie.

Si un journal est incriminé, l'imprimeur ou le distributeur sont-ils considérés comme responsables?

Non. Le projet de Code de la presse hiérarchise les responsabilités: la responsabilité de l'imprimeur ou du distributeur est engagée quand il n'y a pas responsabilité de l'éditeur ou du directeur de publication ou du journaliste. Un exemple explicatif serait celui d'un journal envoyé à l'imprimerie, et là, l'imprimeur y rajoute un article ou une page problématique, pour créer des problèmes au journal, ou pour l'exploiter pour diffuser ses idées. Dans ce cas, on ne peut juger l'éditeur ou le directeur de publication, qui ne peuvent être tenus pour responsables. La responsabilité engagée est celle de l'imprimeur.

Ceci, alors que l'actuel Code de la presse dispose qu'en cas de crime ou de délit commis par voie de presse, la responsabilité pénale est partagée: si un contenu incriminable paraît dans un journal, on juge le distributeur et l'imprimeur, en plus du directeur de publication. Ce qui fait que les imprimeurs soumettent, eux aussi, les journaux à un contrôle, pour ne pas dire une forme de tutelle, afin de ne pas être poursuivis et jugés pour avoir laissé passer un contenu problématique.

L'interdiction des publicités pour les cigarettes vaut-elle même quand les publicités ne comportent pas de référence directe au tabac?

Les articles du Projet de code de la presse relatifs à l'interdiction de la promotion du tabagisme renvoient vers le dispositif juridique marocain anti-tabac. Il y a une différence entre l'incitation au tabagisme, et la citation d'établissements. Ce qu'interdit cet article de la loi, c'est la publicité incitative. Là aussi, il s'agit d'une réforme, car il s'agissait d'établir une harmonisation entre les lois, et introduire de la cohérence entre les différents textes de lois. Si nous ne l'avions pas fait, il s'aurait agi d'un manque de cohérence, et c'est cela qui aurait été problématique.

Les directeurs de publication des sites d'information sont-ils tenus juridiquement responsables en cas de piratage?

Au contraire, nous avons dit qu'en cas de piratage, il faut informer les autorités compétentes, prendre les dispositions nécessaires, et prouver, ou par ses propres moyens, ou via une expertise, qu'il y a effectivement eu piratage. Là, la responsabilité du site d'information n'est pas engagée. Ceci, au moment où la loi actuelle responsabilise les sites d'information en cas de piratage.

Le projet de Code de la presse interdit-il tout financement étranger au bénéfice de la presse?

Le projet de Code de la presse règle deux problématiques. La première concerne les actionnaires non-marocains. La loi actuelle ne permet en effet pas à une entreprise de presse d'avoir des actionnaires non-marocains. Le nouveau Code si.

La deuxième problématique, c'est celle des aides étrangères. Le projet dispose qu'un média peut recevoir

ces aides, à condition qu'elles ne soient pas accordées pour influencer sa ligne éditoriale, car la loi doit aussi protéger et renforcer l'indépendance des journaux. Cette disposition, a été intégrée en concertation avec les professionnels du secteur. Le financement d'un gouvernement ou d'une partie étrangère est accepté s'il renforce les capacités des journalistes, et a pour visée de renforcer leur formation, leurs capacités managériales, le développement des ressources humaines, ou encore les Prix de journalisme et les services de publicité.

Pourquoi le projet de Code de la presse dispose que les directeurs de publication doivent être journalistes?

Il y a eu un grand débat autour de ce point. Notre volonté, c'est d'ouvrir les portes des journaux à l'investissement, et nous considérons qu'il n'est pas nécessaire d'être journaliste pour investir dans le secteur. En revanche, et il s'agit là d'une demande du secteur de la presse, il faut aussi faire respecter la déontologie de la presse, et réglementer l'accès au métier. Donc, pour qu'un directeur de publication exerce, l'autorisation lui sera donnée par le Conseil national de la presse (composé de professionnels du secteur ndlr), non par le ministère.

Le fait que le directeur de publication soit un journaliste est une demande que je défends, au même titre que les professionnels. On ne peut rendre une personne juridiquement responsable de ce qui se publie dans un journal alors qu'elle n'est pas journaliste. Donc, nous avons décidé d'ouvrir la presse aux investissements, tout en disposant que les actionnaires, au cas où ils ne seraient pas journalistes, doivent nommer un journaliste directeur de publication.

Les limitations à l'exercice de la profession de directeur de publication apparaissent comme prohibitives, sinon inconstitutionnelles ...

Il y a des conditions qui sont les mêmes que celles que comporte l'actuel Code de la presse. Auparavant, la formulation était très générale, et parlait de la nécessité, pour les directeurs de publication, de remplir des exigences morales. Là, nous avons précisé tout cela, et fixé une liste de limitations, sur demande, encore une fois, des professionnels du secteur.

Il ne s'agit pas d'une disposition portant atteinte au droit à l'oubli, car le droit à l'oubli obéit à une procédure judiciaire complexe, qui est la réhabilitation. Et il ne s'agit pas non plus d'une disposition inconstitutionnelle, car d'un côté, c'est les professionnels qui avalisent à l'accès de la profession, de l'autre, la Constitution dispose que la liberté de la presse "est garantie et (...) dans les seules limites expressément prévues par la loi.". Cette loi, c'est celle qui fixe les limites prévues par la Constitution.

Pourquoi l'avant-projet de Code de la presse dispose que les médias étrangers sont jugés par le tribunal de Rabat? Pourquoi ne pas généraliser cette mesure à toute la presse?

Selon la loi actuelle, le journal peut être jugé dans n'importe quelle ville du Maroc: si un article préjudiciable a été lu à Berkane, par exemple, des poursuites pouvaient être engagées contre lui à Berkane. Si l'article a été lu à Dakhla, il est possible de le poursuivre à Dakhla, etc.

Le projet de Code de la presse limite cela. Un journal ne pourra, désormais, être jugé que dans deux localités: la première est celle où se situe son siège, et la seconde, celle où réside la personne qui s'estime lésée et souhaite engager des poursuites.

De mon côté, je souhaitais aller plus loin, et commencer par spécialiser le tribunal de Rabat dans les affaires relatives à la presse, afin que se développe une jurisprudence. Mais, en raison du principe de l'équité, nous ne pouvons nous permettre cela. Ce qui est, en revanche, possible, c'est que les affaires relatives à la presse soient jugées dans les tribunaux des capitales des régions.

Pourquoi donc le Projet de texte dispose que seul le tribunal de Rabat est habilité pour juger les infractions commises par des publications étrangères ? La raison est simple: les autorisations de la presse étrangère sont données à Rabat. Il est donc plus logique que ces derniers comparaissent devant le tribunal de la capitale.

Le projet de Code de la presse interdit toute publicité dans la presse écrite et électronique qui contiendrait l'utilisation illégale des données personnelles pour des objectifs publicitaires. Pour quelles raisons ?

Il s'agit là d'une demande du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), qui nous a signalé qu'il fallait inclure des dispositions relatives à la protection des données personnelles dans le Code de la presse, d'autant qu'il existe une loi sur les données personnelles, qu'il faut respecter, et qui garantit le droit à la vie privée. Cette disposition contribuera, par ailleurs, à un renforcement de la confiance numérique, qui est un élément central dans la consolidation de la presse digitale.

Le projet de Code de la presse impose-t-il aux médias de maintenir une seule grille tarifaire pendant toute l'année?

Non, les médias ne se voient pas imposer le maintien d'une seule grille tarifaire pendant un an. Le projet de Code de la presse dispose que la relation entre l'annonceur et le journal est une relation contractuelle libre, dans le respect de la loi sur la liberté des prix et de la concurrence. En revanche, la loi les oblige à fixer leur grille tarifaire en début de chaque année civile et à la publier périodiquement, au moins une fois par an, tout en leur donnant la possibilité de la modifier une fois au courant de l'année, et cette disposition vise à assurer la transparence dans le secteur. Donc, les tarifs, c'est pour assurer la transparence dans le secteur.

La définition donnée par le projet de Code de la presse au "contenu pornographique" est floue. Pouvez-vous nous donner plus de détails sur cela?

La définition que nous donnons de ce qu'est un contenu pornographique est celle d'une convention internationale ratifiée par le Maroc (le Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants), et qui concerne plusieurs thèmes, dont celui des produits pornographiques, et les définit clairement. L'objectif est de faire respecter les engagements internationaux pris par le Maroc dans ce sens.

Pourquoi le projet de Code de la presse dispose-t-il que les publications marocaines ou étrangères sont passibles d'interdiction si elles "portent atteinte à la religion musulmane", sans préciser "religion musulmane modérée", comme prévu dans le texte de la Constitution?

Ces dispositions sont à interpréter dans le cadre de la Constitution (qui parle de religion musulmane modérée ndlr). Nous nous sommes, par ailleurs, basés sur la résolution 224-65 de l'assemblée générale de l'ONU, relative à la lutte contre la diffamation des religions. L'ONU dit y saluer "les mesures prises par les Etats membres pour adopter des législations pour interdire l'atteinte contre les religions.". Donc, lorsque le projet de Code de la presse dispose que les publications marocaines ou étrangères sont passibles d'interdiction si elles portent atteinte à la religion musulmane, c'est pour lutter contre la diffamation des religions, tel que le préconise l'ONU.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/02/10/code-presse-maroc-khalfi_n_9203908.html?utm_hp_ref=maghreb

Création d'une agence chargée d'organiser la COP 22

Publication: 10/02/2016 13h28 CET Mis à jour: 10/02/2016 13h28 CET COP 22

CONFÉRENCE - Alors que la ville de Marrakech accueillera la conférence mondiale internationale sur le climat du 7 au 18 novembre 2016 (COP 22), un nouveau projet de décret prévoit la création d'une agence étatique chargée de l'organisation de cet évènement international. Inscrite à l'ordre du jour du Conseil du gouvernement du jeudi 11 février, l'agence sera créée dans les prochains jours, si le décret venait à être adopté.

Il y a moins de dix jours, le roi Mohammed VI a approuvé la nomination d'un comité de pilotage de la COP 22. Présidé par le ministre des Affaires étrangères Salaheddine Mezouar, ce comité est composé de plusieurs personnalités du milieu politique et de l'administration.

La ministre chargée de l'Environnement Hakima El Haité y officie en tant qu'envoyée spéciale du Maroc, le haut commissaire aux Eaux et forets Abdelaadim El Hafi, est commissaire de la COP 22, le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE) Nizar Baraka est le président du comité scientifique de la COP 22, l'ancien ambassadeur du Maroc aux Etats-Unis, Aziz Mekouar, est ambassadeur-négociateur, le **président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss Yazami, chargé des relations avec la société civile.** L'ancien wali de la région de Marrakech Abdessalam Bikrat, lui, sera en charge des aspects afférant à la logistique de l'événement.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/02/10/cop22-organisation-agence_n_9200664.html

A découvrir : « Les journées du cinéma et du handicap » à Rabat

Écrit par FDM

La **Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra** organise, les 12, 17, 18 et 19 février à la salle 7ème Art à Rabat, « les journées du cinéma et du handicap » en coopération avec l'Association Handifilm.

L'organisation de cette manifestation cinématographique s'inscrit dans le cadre de la participation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) à la 22ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL), placée sous le signe « Handicap, droit et citoyenneté », indique un communiqué de la Commission.

A cette occasion, des courts-métrages, des longs-métrages et des capsules seront présentés par des élèves d'établissements d'enseignement de la région de Rabat-Kénitra qui traiteront de la question du handicap sous ses différents aspects d'un point de vue cinématographique, avec à la clé un débat en présence de réalisateurs et d'acteurs dans le domaine, explique la même source.

La cérémonie d'ouverture de la première journée qui aura lieu le 12 février sera rehaussée par la présence du président du CNDH, Driss El Yazami et du président de l'Association Handifilm, Hassan Benkhlafa, et par la projection de capsules produites par les élèves du lycée Larbi Doghmi à Témara et du lycée de Varoquaux en France, outre la projection du film « Le Cri » réalisé par Mohamed Najjar et Atif Choukri.

La journée du 17 février, quant à elle, sera marquée par la projection des capsules des élèves du lycée Ben Rabah à Témara et du lycée LeBoussy en France ainsi que par la projection du film « Rain man » du réalisateur américain Barry Levinson, tandis que la journée du 18 février connaîtra la projection des capsules des élèves du lycée Larbi Doghmi à Témara et de l'Institut Doriado Ciné en Italie outre la projection des films « Courte vie », « Izouran », « Voyage au passé », « le Silence » et « la Main gauche » dont les réalisateurs sont respectivement, Adil Fadili, Azelarab El Alaoui, Ahmed Boulan, Lahcen Zainoun et Fadil Chouika.

La dernière journée du 19 février sera consacrée à la projection de capsules des élèves du lycée Abou Baker Razi à Skhirat et la projection du film « Parfum de femme » de Dino Rizzi, accompagnée d'allocutions de clôture.

http://femmesdumaroc.com/actualite/a-decouvrir-les-journees-du-cinema-et-du-handicap-a-rabat-26650

LA DÉPÊCHE DU MAROC

LA *UNE*

POLITIQUE

Equité et réconciliation

UNE AFFAIRE QUI COURT TOUJOURS

PAR **ABOUAMMAR TAFNOUT** ET **NAJI ELOMARI**

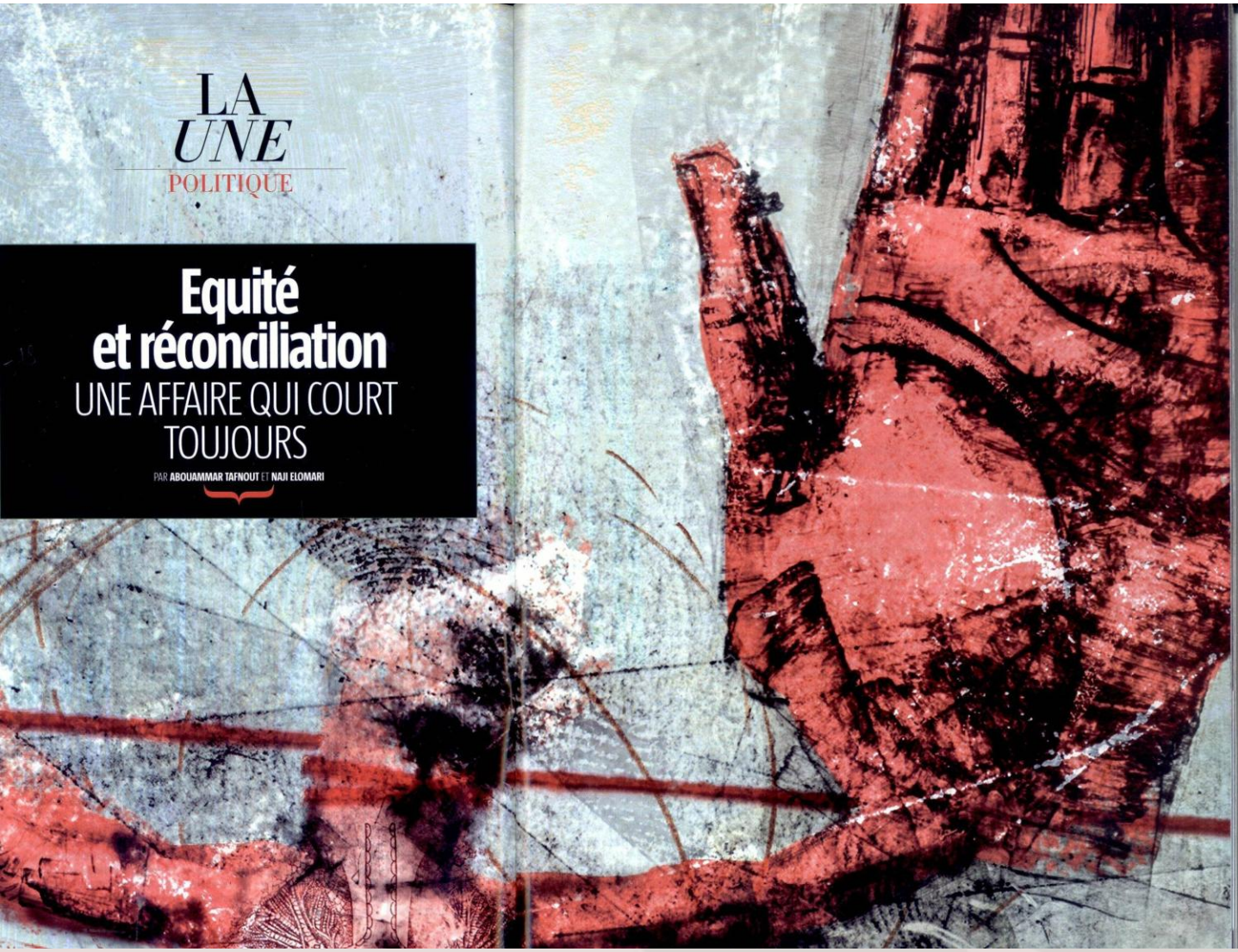

LA *UNE*

POLITIQUE

10/16-18

Durant la période post-Protectorat, le Maroc sombre dans la répression méthodique et les abus contre les droits de l'homme. Cette époque prendra le nom d'«*années de plomb*». Entré dans l'ère de la transition démocratique, le Maroc choisit la conciliation et l'entente comme préambules à la démocratisation du pays en instaurant l'IER, l'Instance pour l'équité et la réconciliation.Elle sera présidée par Driss Benzekri. Son but : réconcilier les Marocains avec leur passé durant les années de plomb et le règne du roi Hassan II. Nommé en 2004, cette instance a rendu un rapport final et beaucoup de recommandations, une année après. Mais plusieurs voix se sont levées depuis pour dénoncer les ratages de cette expérience.

MOHAMMED SEBBAR, secrétaire général du CNDH

L'IER a pu réaliser un bon bilan en adoptant de nouvelles définitions et conception. Ce qui lui a permis d'intégrer plusieurs cas de violation des droits de l'Hommes qui n'étaient pas alors de son essor. D'un autre côté, l'Instance a pu lever le voile sur plusieurs cas de violation et a posé les premiers jalons de la transition, notamment après la publication de son rapport final. Ce dernier a d'ailleurs inspiré le législateur lors de la rédaction de la nouvelle Constitution. Mais malgré ce qui a été réalisé dans le domaine de la justice transitoire, plusieurs points négatifs persistent encore. On peut par exemple citer le manque d'interaction positive entre la sphère politique et la société civile autour des recommandations de l'IER. Certains dossiers n'ont pas trouvé d'issue à ce jour, à cause notamment d'une mauvaise coordination entre les services et l'Instance et le manque de communication entre différentes parties concernées. D'un autre côté, plusieurs doléances ne relevaient pas des compétences de l'IER, comme celles des victimes de Takounite, celles des anciens détenus dans les camps de Tindouf, on encore celles des victimes des arrestations arbitraires et des disparus. L'Instance, dans ces cas précis, avait juste présenté une recommandation au gouvernement.

OMAR ZIDI, ancien détenu

Plusieurs dossiers non pas été évoqués par l'IER, à commencer par la période 1956-1960. Le rapport s'est limité à citer les détentions de Dar Berricha et les éliminations entre groupuscules, sans plus de détails. Ce qui laisse planer le doute sur cette époque, surtout pour les générations qui n'ont pas vécu durant cette période de l'histoire. Peu de choses également sur les émeutes du Rif de 1958. Il faut aussi préciser que rien n'a été fait au sujet des responsables des atteintes à la vie et aux droits humains en générale, durant la période 1956-1999. Ce qui rend difficile la précision des responsabilités. Toutefois, le rapport précise que la collaboration n'a pas concerné tous les services : certains avaient fourni des réponses incomplètes sur les dossiers qui leur avaient été présentés. C'était peut-être le prix à payer que celui de chercher la vérité tout en acceptant la réconciliation dans la continuité du régime. Je crois que le point le plus négatif de l'expérience de l'IER, reste l'impunité et la non-précision des responsabilités. Ceci rend difficile toute réconciliation sur le plan économique et social, puisque les richesses se sont accumulées aux dépens des larmes et sang. Mais la lutte continue…

AHMED EL HAIJ, ancien détenu d'Ila Al Amam et président de l'AMDH

Je pense que les dossiers qui n'ont pas été traités par l'IER concernent les disparus et les victimes des enlèvements et à ce jour, on ne connaît toujours pas la vérité. De plus, la précision des personnes responsables des violations des droits de l'homme est primordiale dans toute expérience de réconciliation et de justice transitoire. Bien sûr que l'IER est venu avec plusieurs points positifs, et personne ne peut nier l'effort qu'elle a fourni. Mais le plus important dans son travail reste à ce jour les recommandations, que l'Etat refuse toujours d'appliquer. Il faut également que le contexte dont lequel l'IER a vu le jour, les lois qui l'organisaient et sa durée dans le temps sont les vrais points négatifs qui ont marqué cette expérience, puisqu'elles n'ont pas l'objet de consensus. Je pense que même le temps n'était pas en sa faveur. Mais le point le plus noir de l'expérience de la réconciliation marocaine reste celui de la non-indépendance de l'Instance.

YOUNESS MJAHED, ancien détenu

Le rapport de l'IER a évoqué plusieurs cas de répression que les Marocains ont vécus durant ce qu'on appelle «*les années de plomb*». Mais il y a des lacunes qui méritent d'être relevées, surtout la responsabilité politique de l'Etat au plus haut niveau et aussi le système policier qui était derrière ce qui était arrivé. C'est ce système qui devait être dévoilé et jugé, parce que les crimes qui ont été commis contre les victimes comme les assassinats d'opposants, les massacres des manifestants, les fosses communes, les disparitions forcées, les détentions dans des centres clandestins, la torture… ont été «*supervisés*» par l'Etat. Les grands responsables des services ont exécuté ce qu'on leur a ordonné. D'un autre côté, l'IER n'a pas réalisé de vraies avancées en ce qui concerne les cas de disparitions forcées, et surtout le cas de Mehdi Ben Barka. En plus, dans le rapport, une certaine méthodologie technique n'a pas permis de poser le vrai problème politique qui doit aller plus loin qu'une réforme juridique et administrative. L'IER devait mettre le doigt sur le problème

29 JUILLET 2005. Driss Benzekri présentant ses voeux au roi Mohammed VI à l'occasion de la fête du trône.

de «*l'Etat policier*» et c'est pour cela que les mécanismes de suivi pour l'application des recommandations restent restreints.

KHADIJA MEROUAZI, présidente du Médiateur pour la démocratie

Le sujet du Sahara n'a pas pris l'espace qui lui est nécessaire pendant l'expérience de L'IER. Le rapport ne présente aucune donnée sur le contexte, les faits ou les responsabilités. Ainsi, l'Instance a choisi d'aborder cette catégorie de victimes, en la définissant par le lieu de détention. Mais les lieux ne peuvent se substituer à l'établissement de la vérité à propos de ce que les victimes ont subi, à la fois au niveau du contexte, des faits et des responsabilités, surtout que les victimes des violations graves au Sahara ne sont pas toutes des victimes d'affrontements armés. Pour la réparation, les investigations menées par le médiateur confirment l'existence des préjudices touchant aux droits naturels de la femme qui n'ont pas été adoptés comme critère d'indemnisation. A titre d'exemple, l'IER n'a pas considéré comme critère la privation totale ou partielle du droit des femmes victimes à la maternité, en raison des années de disparitions forcées et de détentions arbitraires, à Agdez, Kalaât Mgouna et Laâyoune entre 1976 et 1991, ou de leurs répercussions en termes de maladies en découlant. L'IER n'a pas réussi à installer une stratégie de communication autour du travail important effectué. Cela a réduit le débat public qui devrait prendre place, pour l'après-IER. Ainsi, le débat a laissé la place à la polémique. Et malheureusement, la réconciliation qui devrait commencer réellement après l'achèvement du travail de l'IER et la publication de son rapport a pris un che-

LA *UNE*

POLITIQUE

min difficile. Le point marquant des travaux de l'IER est contenu dans son travail relatif aux événements sociaux des années 1965, 1981, 1984 et 1990. Ainsi, le bilan dressé par l'IER aux termes de ses investigations sur le nombre de décès. Surtout que cette catégorie de victimes ne figurait ni dans les listes des ONG des droits de l'Homme, ni dans le plaidoyer des syndicats.

KHALID SAHNOUN, ancien détenu et membre d'Illa Al Amam

La non-application des recommandations de l'IER est mon grand reproche à cette instance. Son travail était énorme, mais n'a pas été suivi d'effet. Ces recommandations pouvaient, à elles seules, faire accéder le Maroc au club des pays démocratiques, comme ce fut le cas en Afrique du Sud. Ces recommandations ont été mises de côté jusqu'en 2011 où elles furent constitutionnalisées dans un climat régional de révoltes et leur constitutionnalisation a été liée aux accords et engagement internationaux du Maroc. Cela signifie que c'était une réaction aux revendications de la rue, plutôt qu'une volonté de démocratiser le pays. Sinon, pourquoi ont-ils pris autant de retard ? La question est légitime. Il faut avoir une volonté politique, sinon toutes ces avancées ne seront que du noir sur blanc, car le fond de la question n'est pas lié aux libertés seulement, mais à la démocratisation du royaume. Cela a abouti à une démocratie de façade et à une liberté au goutte-à-goutte. Actuellement, nous sommes au point mort, tandis qu'il faut accélérer le rythme, car quand on ne progresse pas, on régresse. Il faut fixer une date limite pour l'application intégrale des recommandations. Sinon nous allons revenir en arrière en matière de libertés et entrer en contradiction avec l'âme des recommandations. Car pour le moment, aucune d'elles n'a été appliquée. Le CNDH doit, quant à lui, ne pas considérer le sujet des recommandations comme clos. Ce sera une erreur. Il doit continuer à œuvrer pour leurs applications.

© DR

DROITS DE L'HOMME.
Le CNDH n'a pas réussi à ce jour à appliquer l'ensemble des recommandations de l'IER.

MOHAMMED SEKTAOUI, ancien détenu et président d'Amnesty Maroc

L'IER a enquêté sur des centaines de disparitions forcées qui se sont produites au Maroc et au Sahara, principalement au milieu des années 1960 et au début des années 1990. L'IER aurait résolu 742 affaires. Les 66 dossiers restants ont fait l'objet d'une enquête par le CCDH de l'époque qui a confirmé en avoir résolu une soixantaine. Toutefois, en dépit des promesses répétées, aucune liste des affaires résolues n'a été publiée à ce jour. Cet échec, regrettable en lui-même, est hautement symbolique des promesses non tenues de prendre des mesures concrètes visant à faire toute la lumière sur le passé. Je pense que l'IER a entraîné une évolution sans précédent en ce qui concerne le droit à la vérité et la reconnaissance de la responsabilité de l'État dans de graves violations des droits humains, dont la torture. La création de l'IER par les autorités marocaines visait à clore le dossier des atteintes aux droits humains commises au cours de la période dite des «*années de plomb*» au Maroc. Son rapport final, publié en janvier 2006, a reconnu la responsabilité des autorités marocaines

dans les atteintes graves aux droits humains. Mais en dépit des promesses, seules quelques vérités partielles concernant les atteintes aux droits humains commises dans le passé ont été révélées. La question de la justice n'a pas été abordée et les réformes juridiques et institutionnelles indispensables pour s'assurer que de telles violations ne se reproduiraient pas n'ont pas été mises en œuvre.

ABDELHAMID ABKARI, ancien détenu d'Ila Al Amam

L'IER est une expérience exemplaire au Maroc. C'est le fruit de plusieurs expériences internationales dans le domaine de la justice transitionnelle, mais aussi celui des efforts des forces démocratiques qui militent pour la réparation individuel et collectif, et pour que le Maroc puissent tourner la page des années 1960, 1970, 1980 et 1990. Mais malgré les efforts consentis, l'IER n'a pas pu traiter tous les dossiers. Des dossiers dont la vérité pourrait nous épargner la reproduction du passé noir de notre pays. Parmi ces dossiers, on peut citer celui de Mehdi Ben Barka, celui des martyrs des grèves de de la faim, ainsi que celui des disparus tels que Abdelhak Rouissi (*4 octobre 1964*), Houcine El Manouzi (*le1er novembre 1971*), et dont on ne connaît absolument rien jusqu'à aujourd'hui.

MUSTAPHA AHMED EL MANOUZI, président du Forum Vérité et Justice

Parmi les questions que l'IER avait «*décidé*» d'éviter, il y a celle de la «*responsabilisation*». Parmi les points positifs de l'IER est qu'elle a fourni au Maroc un registre officiel et global sur les graves violations des droits humains et la responsabilité de l'Etat dans ces violations. Un registre qui a connu la participation de toutes les composantes de la société marocaine ou presque. Et là, je parle du rapport final de l'Instance que le roi a approuvé et a ordonné sa publication. Le deuxième point positif est qu'elle a permis de reposer la question sur la réforme politique que le Maroc a initiée depuis le vote de la Constitution de 1996 et le gouvernement Youssoufi en 1998. En fait, l'IER ne se devait pas d'ignorer certains dossiers, comme celui de Ahermoumou. D'ailleurs, le rapport final n'a pas été présenté au gouvernement et au Parlement pour qu'il devienne une base de travail. Il ne faut pas non plus oublier qu'un mécanisme de suivi n'a pas été proposé pour la mise en place des recommandations. Et c'est un autre point négatif à mettre sur le dos de l'Instance Equité et Réconciliation.

MOHAMED HAMZA, ancien membre du 23 Mars

Il faut d'abord séparer le contexte général et le contexte particulier et personnel. Pour le particulier, chaque victime a sa propre analyse, son propre cas humain, son choix et sa façon de faire. Mais ce qui m'intéresse, c'est le contexte général, celui de la transition démocratique. Ce passage à la démocratie est capable d'éviter la répétition et cela ne pourra se faire que dans un Etat de droit où les institutions et les pouvoirs sont indépendants l'un de l'autre et liés par la loi. Mais le Maroc reste un cas particulier dans sa transition, si l'on se réfère aux autres expériences en la matière. En Espagne, ils ont instauré la démocratie, puis ils sont revenus à la réconciliation. L'Afrique du Sud a fait le chemin inverse, de la réconciliation à la démocratie. Au Maroc, nous sommes au milieu du chemin, et on n'a réalisé ni l'une, ni l'autre et on le paye cher. Car seul l'Etat de droit est capable de résoudre de tels problèmes. Mais au Maroc, on préfère esquiver le fond et on compte sur la grâce royale pour résoudre toutes formes de bavures juridiques ou policières pour résoudre le problème, comme c'est le cas des salafistes aujourd'hui. Certes, c'est légal et institutionnel, mais ce n'est pas une solution durable et louable. Après, il y a ceux qui résument l'affaire aux détails techniques, tels que l'indemnisation. Mais une indemnisation, sans l'application des recommandations, prend la forme du mécénat. Mais ce qu'a fait l'IER est bon à prendre, malgré le goût de l'inachevé qui amoindrit la dégustation de ces avancées.

« Le choix du mot "*équité*" sous-entend que le processus ne mènera pas à la justice, car l'équité n'est pas la justice, et il est faux de le penser »

KHALID EL JAMAÏ, journaliste et ancien détenu

Il y a plusieurs points où l'IER m'a vraiment déçu. Le nom de l'Instance est en soi un mauvais début. Le choix du mot «*équité*» sous-entend que le processus ne mènera pas à la justice, car l'équité n'est pas la justice, et il est faux de le penser. En ce qui concerne la réconciliation, elle ne pourra se faire qu'en jugeant les responsables de la torture. Le Maroc n'est pas comme l'Afrique du Sud, où la société était divisée en deux camps et où il est difficile de choisir qui juger ou à qui incombent les responsabilités, car c'est tellement vague. Au Maroc, les tortionnaires se comptent en dizaine et l'IER a exigé des anciens détenus de ne pas porter plainte pour pouvoir profiter d'une indemnisation. On ne fait pas de gâteau sans casser les œufs et il fallait que quelques-uns, des tortionnaires, répondent de leurs crimes. Le système politique marocain a eu le beurre et l'argent du beurre en instaurant cette clause. A cela s'ajoute l'arrogance de quelques détenus et leurs magouilles politiciennes de toutes parts. La responsabilité n'est pas celle de l'IER, à mon avis. Mais plutôt celle des différents acteurs, de l'Etat aux associations des droits de l'homme, en passant par les différents courants politiques. Il faut aussi dire que le monde occidental ne voulait pas plus grand que le packaging humaniste proposé. On aurait pu faire mieux, mais les petits calculs ont empêché l'avancée démocratique du pays. ● A. Tafnout et N. Elomari